المَنظُومُ [في التّصريف] للمَولَى عَلِيّ بن مُحَمَّد حُسَين الزِّنجَانِيّ (ت ١١٣٦هـ)
دراسة وتحقيق

م. د. سجاد محمد ضرب
جامعة البصرة/ كلية التربية – القرنة
Sajjad.dherb@uobasrah.edu.iq

الملخّص:

لمّا كان البحث في التراث وتحقيق المخطوطات مضمارًا جديرًا بالتسابق العلميّ، وميدانًا قمينًا بالجدّ وبذل أقصى الجهد، وكان علم التّصريف أحد شطري علوم اللغة العربيّة وأمّ علومها، اختصّ هذا البحث بتحقيق مخطوط في علم التّصريف من المخطوطات المؤلّفة في القرنة الثاني عشر الهجري، وهو نظمٌ نظمه الشهيد عليّ بن محمّد حسين الزّنجانيّ (ت١١٣٦هـ) لمسائل كتاب التصريف لعِزّ الدّين عبد الوهّاب الزّنجانيّ (ت٦٥٥هـ).

قدّم هذا البحث بعد جهد علميّ النصّ المحقّق ويرجو أن يكون على الصّورة الّتي أرادها المؤلّف له أو قريبًا منه؛ ليكون إضافة جديرة بأن تكون مصدرًا يرجع إليه طلبة العلم في المكتبة اللغويّة التّراثيّة.

الكلمات المفتاحية: المنظوم، علي بن محمد حسين الزّنجاني، عنوان المخطوط ونسبته، النصّ المحقّق.

Abstract

Since heritage research and manuscript investigation are fields worthy of scientific competition and diligent effort, and given that Morphology (at-Tasrif) is one of the two main pillars of Arabic linguistic sciences—often regarded as their mother—this research is dedicated to investigating a manuscript in the field of morphology dating back to the 12th century AH. The work is a poetic rendition (nadhm) authored by the martyr Ali bin Muhammad Husayn al-Zanjani (d. 1136 AH), based on the morphological issues presented in the book At-Tasrif by Izz al-Din Abd al-Wahhab al-Zanjani (d. 655 AH).

Following a rigorous scientific effort, this research presents the investigated text, aiming to reflect the author's original intent as closely as possible. It aspires to be a valuable addition and a reliable reference for students and scholars within the linguistic heritage library.

Keywords: Al-Manthoum, Ali bin Muhammad Husayn al-Zanjani, Manuscript Title and Attribution, The Investigated Text.

التقديم

أولًا: التّعريف بالنّاظم:

١. نسبه وحياته وأسرَتُه:

هو عليّ بن محمد حسين، المولود في زنجان سنة (١٠٦٢هـ)[١]، وهاجَر إلى أصفهان، ومنها إلى قزوين، وبعد مدّة طويلة من سكنه في قزوين رَجع إلى مسقط رأسه، وبقي فيها يشتغل ببثّ العلم وترويج أحكام الدّين، وما زال على تلك الحال حتّى استشهاده[٢].

له وَلَدُ من العلماء الأجِلَّاء من رجالات الفضل والأدب هو محمّد بن عليّ بن محمّد حسين الزّنجانيّ، كان فاضلًا عالمًا بالفقه وأصوله، وله مؤلّفات عدّة أشهرها: منظومة في الكلام وشرحها المسمّى بـ(تحفة الأنام في شرح منظومة الكلام)، ورسالة في الإمامة سمّاها الدلائل وغيرهما، والمَولى محمّد هذا هو جدّ عائلة شيخ الإسلام المعروفة في زنجان[٣].

أثنى عليه من ترجَم له وأشاد به عالمًا، ومن ذلك قول العلّامة موسى الزّنجانيّ: "علي بن محمد حسين العلّامة السعيد المولى من أجلّاء حملة العلم والفضيلة، له خبرةٌ بالكلامِ والحديث والفقه والرّجال"[٤].

٢. أساتذته:

تذكر كتب التراجم أنّه تلمذ على عالمَين جليلين، هما[٥]:

- المَولَى خليل بن غازي القزويني، العالم المتكلّم المُحَدِّث، شارح أصول الكافي وفروعه.

- السيّد قوام الدّين السّيفيّ القزويني الحسنيّ، ناظم اللمعة الدمشقيّة وناظم قسم الصرف من الشافية الحاجبيّة وغيرهما.

٣. مؤلّفاته:

وصلت إلينا بعض الأراجيز الّتي نظمها، هي:

١. أرجوزة في نظم الباب الحادي عشر[٦]، في الكلام، وهي نظم للرسالة المسماة بـ(الباب الحادي عشر) للعلّامة الحلّي (٧٢٦هـ) الّذي اختصر مصباح المتهجّد لشيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠هـ) في كتاب أسماه منهاج الصّلاح، تألّف هذا الكتاب من عشرة أبواب، ثمّ أضاف العلّامة الحليّ بابًا آخر عليها، فكتب الرسالة المسمّاة بالباب الحادي عشر، إتمامًا للأبواب العشرة في منهاج الصّلاح، وأوّل هذه الأرجوزة:

الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ العالِي الواجِبِ الوُجُودِ ذِي النَّوَالِ

صلاتُنَا على النَّبِيّ الخاتَمِ محمَّدٍ أفضَلِ أهلِ العَالمِ
وآلِهِ الأمجادِ والأطهارِ النُّجَبَاءِ السَّادَةِ الأبرَارِ
لا سِيَّمَا من نَصَّهُ بـ(إنَّمَا) هو الوَلِيُّ بَعْدَهُ مُسَلَّمَا
قال عليٌّ ابنُ ذِي البَلَاءِ سَمِيُّ مَقْتُولٍ بكربَلَاءِ
أسعَدَهُ الخالِقُ في المَآبِ أَدْخِلَ جَنَّةً بلا حِسَابِ

وقال في خاتمتها:

تَمَّ مُرَادُنا بعَونِ اللهِ نَحْمَدُهُ حَمْدًا بلا تَنَاهِ
وإنَّ ما نَظَمْتُهُ مُنَبِّئَة لَفِي ثلاثِينَ وألْفٍ ومِئَةْ
قاصِرَةً جاءَت لِعَبْدٍ جانِي تَسْوِيدُ هذا كان بالزَّمَانِ

منها نسخة خطيّة في مكتبة مجلس الشورى في إيران بالرقم (٦٧٩٠)، وقد حَقَّق هذه الأرجوزَة محمد حسين الواعظ النّجفي[٧].

٢. نظم تهذيب المنطق[٨]: نظم فيه كتاب تهذيب المنطق لسعد الدّين التفتازانيّ (٧٩٢هـ)، نظمه في ما يقارب ثلاثمئة بيتٍ، أتمّها سنة (١١٢٠هـ)، ذكر العلّامة الطهرانيّ (١٣٨٩هـ) أنّها توجد عند أحفاده آل شيخ الإسلام الزّنجانيّ، ومنه نسخة محفوظة في مكتبة المرعشي النجفيّ في قم بالرقم (٢٨٩١) بعنوان (هدِيَّة التّهذيب)، أوّلها:

قالَ عليٌّ الحَقِيرُ الشَّانِ ابْنُ حُسَيْنٍ رَاجِيَ الغُفْرَانِ
أَحْمَدُ رَبِّي مُعْطِيَ النَّوَالِ حَمْدًا كَثِيرًا فِي جَمِيعِ الحَالِ

وآخرها:

قَدْ تَمَّ مَا نَظَمْتُهُ تَمْرِينَا فِي الأَلْفِ والمَائَةِ والعِشْرِينَا
وجَاءَ قَاصِرَا عَنِ البَيَانِ تَسْوِيدُهُ كَانَ بِأَصْفَهَانِ

٣. المنظوم في التصريف: وهو النظم موضوع التّحقيق، يأتي الحديث عنه.

٤. نظم في النّحو، نَظَمَ فيها العوامل لفظِيَّة ومعنويّة، سماعيّة وقياسيّة، أوّلها بعد البسملة:

أَحْمَدُكَ اللهمّ أنتَ الباقِي سِوَاكَ كُلٌّ هالكٌ وفَانِي
مصلِّيًا على رَسُولٍ كَمِلَا محمَّدٍ وآلِهِ مُستَكْمِلَا

عوامِلُ النّحو على ما نَظَمَا ابْنُ محمّدٍ عليٌّ رَقَمَا

وآخرها:

إذَنْ جَوابًا وجَزاءً حقّقَا ينصِبُ في صدرٍ ولَنْ يُفرّقَا

نحو إذَنْ تَدخُل جنَّة لِمَنْ قالَ لَنَا أسْلَمْتُ بالقَولِ الحَسَنْ

وقد اطّلعت على نسخة منها محفوظة في مكتبة العتبة الرضويّة المقدّسة في مشهد.

٢. وفاته:

بعد أنْ عاد المولى الزّنجانِيّ إلى موطنه الأمّ كان اهتمامه الأكبر فيها نشر الدّين وتعليم النّاس أحكامَه، بَقِي فيها حتّى ظهر الضّعف في حال الدولة الصفويّة، آنذاك هجم العثمانيّون على أذربيجان وما حولها من المُدُن، حتّى قصدوا نَوَاحيَ زنجان، فأفسدوا فيها وتعرّضوا للأموال والأعراض والنّفوس، فخرج المَولَى عليّ الزّنجانيّ من مدينته مع جمع من أهلها بقصد الدّفاع عنها، فقُتِلَ في قرية قمجقاي سنة (١١٣٦هـ)، ودُفِنَ هناك[٩].

بلغ خَبرُ استشهادِه أستاذَه قوام الدّين السيفيّ(١١٥٠هـ)، فأنشأ أبيَاتًا في تاريخ وفاته بالفارسيّة[١٠].

ثانيًا: المنظوم في التصريف:

إن أدنى مقابلة بين هذا النّظم الصّرفيّ ومتن التّصريف لعِزّ الدّين عبد الوهّاب الزّنجانيّ (٦٥٥هـ) يدلّ دلالة قطعية غير قابلة للردّ أنّ ناظمه قد نظم متن التّصريف المعروف بـ"تصريف العِزّيّ"؛ لما بينهما من التوافق في التسلسل والأمثلة والآراء والشّروح وغير ذلك.

والباحث في الدراسات الّتي درست كتاب التصريف لعِزّ الدّين الزّنجانيّ والشروح المؤلفة في شرحه والمنظومات عليه لا يَجِدُ إشارة من قريب أو بعيد تشير إلى ربط هذا النّظم بكتاب التّصريف العِزّيّ، ولا نسِب الأعلامُ الّذين ترجموا للشّهيد الزّنجانيّ هذا النّظم[١١].

تقع هذه المنظومة – الّتي نظمها على بحر الرّجز – في سبعةٍ وأربعين بيتًا بعد المئتين، نظم فيها تصريف العِزّيّ ابتداءً بتعريفه بالتّصريف، وانتهاءً بصوغ مصدرَي المرّة والنّوع، لم يُفَوِّت مسألةً ذكرها عبد الوهّاب الزّنجانِيّ إلّا نادرًا، ومن هذا النّادرِ إغفاله قاعدة صوغ المبني للمفعول من سَايَرَ وأشباهها.

التحقيق:

١. تحقيق نسبة الكتاب وعنوانه:

لم يذكر الذين ترجموا للشهيد علي بن محمد حسين الزّنجانيّ في ترجمته نظمًا له في علم التصريف، ولا أشاروا إلى ذلك إشارة، فضلًا عن عنوان النظم، بل شحّت ترجمتهم له، وربّما يعود ذلك إلى قلّة مؤلّفاته واقتصاره على المنظومات[١٢].

إنّ نسبة النظم هذا إلى ناظمه تشوبُها قِلَّة المصادر الّتي ترجَمَت للنّاظم، وعدم استيفاءِ ترجمته، إلّا أنّ وجود بعض القرائن يُرجّح نسبة النظم إلى المولى علي بن محمّد حسين الزّنجانيّ، والقرائن هي:

- ما ثبت في الصفحة الأولى من إحدى النسخ المخطوطة، إذ ثبت ناسخها: "هذا كتابُ التّصريفِ المسمّى بالمنظُوم من مولانا علي بن الحسين الزنجانيّ".
- تصريح النّاظم باسمه في أوائل النّظم، إذ قال:

قَالَ عَلِيٌّ الضَّعِيفُ الجَانِيْ وَالِدُهُ حُسَينٌ الزِّنْجَانِيُّ

- أسلوب الافتتاح والتصريح بالنّاظم الّذي يقارب مقاربة شديدة أسلوب علي بن محمد حسين الزّنجانيّ عند تصريحه باسمه في افتتاحه منظوماته الّتي صحّت نسبتُها إليه، ومن ذلك افتتاحه نظمه الباب الحادي عشر بقوله:

قال عليٌّ ابنُ ذِي البَلَاءِ سَمِيُّ مَقْتُولٍ بكربَلَاءِ[١٣]

وافتتاحه نظم تهذيب المنطق بقوله:

قالَ عليٌّ الحَقِيرُ الشَّانِ ابْنُ حُسَيْنٍ رَاجِيَ الغُفْرَانِ

وهذه تُعدُّ أدلّة مُرجِّحة نسبة النظم إليه، فضلًا عن أنّه لا توجد قرينة، ولم يدلّ دليل على ما يخالف هذه النسبة.

أمّا عنوان النّظم فلم يختَلف في انعدام الحديث عنه، ولم يدلّ دليلٌ على عنونة النظم بعنوان من المؤلّف أو من ترجم له، إلّا ما أثبته الناسخ على إحدى النسخ، إذ قال: "هذا كتابُ التّصريفِ المسمّى بالمنظُوم من مولانا علي بن الحسين الزنجانيّ"، وقد رأيت أن أثبت ما أثبته؛ لأنّه لم يثبت بدليل خلاف ذلك على الرّغم من أنّ الأساتذة في فَنخَا[١٤] وسموه بـ(أرجوزة الصرف).

٢. وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق المنظوم هذا ثلاث نسخٍ مخطوطة على الوصف الآتي:

أ) نسخة (الأصل):

نسخة محفوظة في مكتبة الحرم الرضويّ المطهّر، وهي جزء من مجموعة مخطوطة بالرقم (٣٦٦٤٩ a)، تبدأ المخطوطة في اللوحة (ظ١٩٣) وتنتهي (ظ٢٠١)، كُتِبت بخطّ النستعليق، لكن لم يُعرف ناسخُها، ولا تاريخ نسخها.

النسخة تامّة جيّدة الضّبط قليلة الغلط، حوت الصحيفة فيها عشرة أسطر، والسطر ثلاثة أشطر، أي: بيت ونصف.

ب) نسخة (ر):

نسخة محفوظة في مكتبة الحرم الرضويّ المطهّر بالرقم، جزءٌ من مجموعة بالرقم (٢٥٥٥٥)، يقع هذا النظم في الصفحات: (ظ١ – ظ١٢)، النسخة تامّة كُتبت بخطّ نسخِيّ جيّد، وحوت الصفحة منها ثلاثة عشر سطرًا، وحوى السطر بيتًا واحدًا، ولم يُعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها.

ت) نسخة (م)

نسخة محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإيرانيّ في ضمن مجموعة بالرقم (٨٩١٠)، كُتِبَ هذا النظمُ في الصفحات [و٧٢ – ظ٨٣].

النسخة جيّدة النسخ تامّة، لم يُعرَف ناسخها الّذي أتمّ كتابتها سنة (١٢٥٦هـ)، وقد حوت الصفحة الواحدة ثلاثة عشر سطرًا، والسطر بيت واحد.

٣. منهجي في التّحقيق:

اتبعت في تحقيقي المنهج العلميّ في تحقيق المخطوطات الّذي يمكن أن ألخّصه على النحو الآتي:

- اعتمدت نسخة الأصل في تحقيق الكتاب، وقابلت النصّ على النّسختين اللّتين وقفت عليهما.
- بذلت ما استطعت من جهدي في إخراج النصّ على الصّورة الّتي أرادها النّاظم.
- أثبتُّ أرقام صفحات نسخة الأصل، ورمزت لوجه الورقة بالرمز (و) ولظهرها بالرمز (ظ) وألحقت بكلّ رمز رقم الورقة، وجعلتهما بين معقوفتين [ ].
- جعلت لكلّ بيت من أبيات المنظومة رقمًا.
- ثبّتّ في أوّل كلّ موضوع عنوانه بين معقوفتين [ ]، إذا لم يكن مثبتًا في نسخة الأصل أو النسختين الأخريين.
- عند كتابة النصّ راعيت قواعد الإملاء على وفق القواعد الحديثة.
- أرجعت في بداية كلّ موضوع أو مسألة في الموضوعات الكبيرة المسألة إلى تصريف العِزّيّ.
- عزوتُ الشواهد والأمثلة القرآنيّة إلى الآيات والسّور الّتي وردت فيها في القرآن الكريم.
- شرحت المفردات الغامضة والغريبة في النّص، وذكرت مصادر الشّرح في آخر الشرح نفسه.
- عرّفت بالعلماء الّذين ذكرهم النّاظم في متن نظمه إلّا من طارت شهرته.
- أوردت شرحًا مختصرًا أو متوسّطًا لبعض الأبيات الّتي يلزم شرحها.
- ذكرت بعض الخلافات بين العلماء في المواضع الّتي لم يذكر النّاظم الخلافَ فيها، ووثّقت ما ذكره من الخلافات العلميّة.

قد تمّ تحقيق هذه المنظومة ليلة النصف من شهر شعبان المعظّم سنة ١٤٤٧هـ - على صاحبها ألف تحيّة وسلام –، وإنّي لأرجو بذلك أن يتقبّلها الله تعالى بقبول حسنٍ، والحمدُ لله أوّلًا وآخرًا، وباطنًا وظاهرا.

٤. صور النسخ المعتمدة:

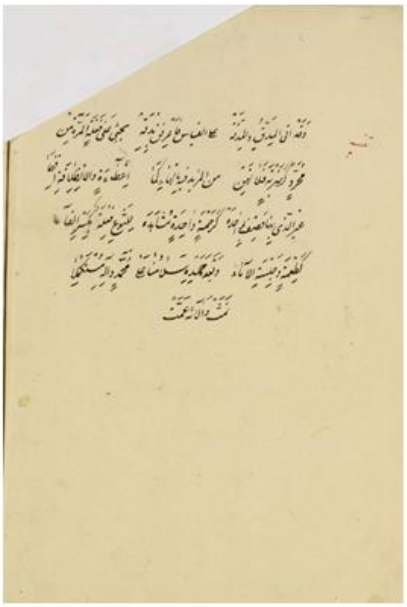

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل الصفحة الأولى من نسخة الأصل

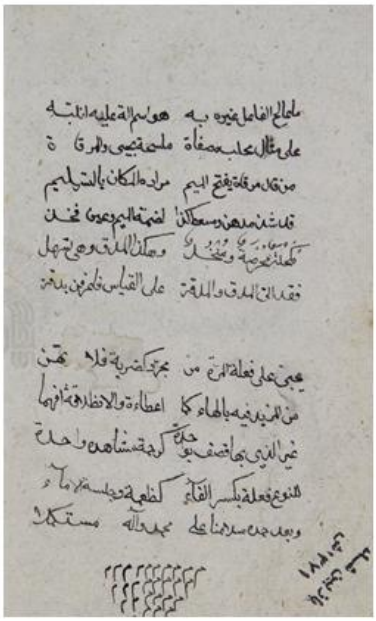

الصفحة الأخيرة من نسخة (ر) الصفحة الأولى من نسخة (ر)

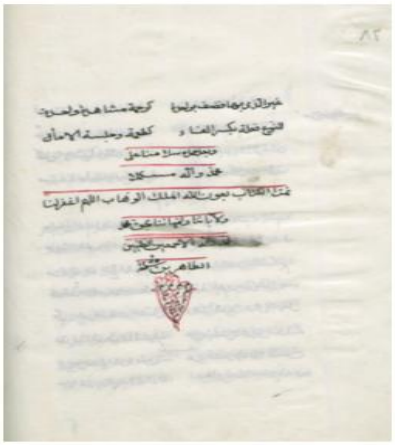

الصفحة الأخيرة من نسخة (م) الصفحة الأولى من نسخة (م)

[النصّ المحقّق]

بِسْمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحِيمِ

١. الحَمْدُ للهِ على النَّعْمَاءِ لَهُ تَعَالَى أَحْسَنُ الأَسْمَاءِ

٢. صَلَاتُنَا عَلَى رَسُولٍ قَدْ خَتَمْ مُحَمَّدٍ وآلِهِ ذَوِي الكَرَمْ

٣. لا سِيَّمَا الوَصِيَّ ذَا اقْتِدَارِ إمَامَنَا صَاحِبَ ذِي الفقَارِ

٤. قَالَ عَلِيٌّ الضَّعِيفُ الجَانِيْ وَالِدُهُ حُسَينٌ الزِّنْجَانِيُّ

٥. تَصْرِيفُنَا[١٥] تَحْوِيلُ مَصْدَرٍ إلَى أَمْثِلَةٍ تَخَالَفَتْ فَلْيُقْبَلَا

٦. لِيَحصُلَ المَعنَى الَّذِي قَدْ قُصِدَا بِدُونِهِ ذَلِكَ لا تَعْتَقِدَا[١٦]

تقسيم الفعل[١٧]

٧. قَد جُعِلَ الفِعلُ على قِسْمَينِ وَضْعًا هُمَا تَخَصَّصَا باسمَينِ

٨. أَمَّا الثُّلاثيُّ فَكَانَ الأَوَّلَا والثّانِ مِنْهُمَا رُبَاعِيٌّ عَلَا[١٨]

٩. وكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِي ذُكِرْ مُجَرَّدٌ أَوِ المَزِيْدُ قَدْ شُهِرْ

١٠. وكلٌّ امَّا سَالِمٌ صَحِيحُ أَوْ غَيرُ سَالِمٍ[١٩] كتَسْتَبِيحُ

١١. نَقْصِدُ بالسَّالِمِ فِعْلًا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ مِنْ عِلَلٍ وقُوبِلَتْ

١٢. بالفاءِ والعينِ ولامِ فَعَلَا[٢٠] كالنَّصْرِ والضَّرْبِ كَذَاكَ نُقِلَا

١٣. أمَّا مُجَرَّدٌ[٢١] فمَاضِيهِ إذَا يُفتَحُ عَينُ فِعْلِهِ قَدْ أَخِذَا

١٤. يَفعُلُ في مضارعٍ ويَفْعِلُ كـيَنْصُرُ المَشهُورِ نحو يَنزِلُ[٢٢]

١٥. وقد يَجِيء فتحُهُ إنْ كَانَا حُرُوف حلقٍ فِيهِ[٢٣] قَدْ أَبَانَا[٢٤]

١٦. الهَمْزَةُ الهَاءُ وبَعْدُ عَينٌ والحَاءُ والخَاءُ وقَبْلُ غَينٌ[٢٥]

١٧. إنْ وُجِدَ المَاضِ بكَسْرِ عَينٍ والفَتْحُ في الغَابِرِ[٢٦] غَيرَ مَيْنٍ[٢٧]

١٨. إلَّا الَّذِي شَذَّ كمِثْلِ يَحْسِبُ[٢٨] مَضْمُومَةُ العَينِ كيَحسُنُ اكْسِبُوا

١٩. وللرُّبَاعِيِّ الّذِي تَجَرَّدَا فَعْلَلَ لا غَيرُ كمِثْلِ سَرْهَدَا[٢٩]

٢٠. أمّا الثُّلاثيُّ المَزِيدُ فعَلَى ثَلَاثَةٍ نَذْكُرُهُ مُفَصَّلَا

٢١. أَوَّلُهُ مَا كَانَ ماضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ: أَفْعَلَ نحوُ: أَسْجَلَا[٣٠]

٢٢. فَعَّلَ أَيضًا ثَابِتٌ وفَاعَلَا كفَرَّحَ المُعطِي ونَحْوُ قَاتَلَا

٢٣. والثَّانِي ما يَكُونُ ماضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ بِقِسْمَينِ[٣١] جَلَا(٣٢)

٢٤. ومَا ابْتِدَاؤُهُ بِتَا تَفَعَّلَا تَفَاعَلَ المَعْرُوفُ أَيضًا أَقْبَلَا

٢٥. ثَانِيهِمَا يُهْمَزُ[٣٣] نحوُ: افْتَعَلَا وافْعَلَّ[٣٤] كَاحْمَرَّ ونَحْوُ انْفَعَلَا

٢٦. ثالِثُهَا مَا كانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرفٍ مِثَالُهُ انْجَلَى(٣٥)

٢٧. افعَالَّ اِسْتَفْعَلَ نَحوُ اسْتَعْلَمَا وافْعَنْلَلَ افْعَوعَلَ أيضًا اعْلَمَا

٢٨. وجَاءَ الافْعِوَّالُ نَحوُ اجْلَوَّذَا والافْعِنْلَاءُ هَكَذَا لا تَنْبِذَا[٣٦]

٢٩. أَمَّا الرُّبَاعِيُّ المَزِيدُ فَعَلَى ثَلَاثَةٍ أَوَّلُهُ تَفَعْلَلَا

٣٠. وافْعَنْلَلَ افْعَلَلَّ نَحوُ احْرَنْجَمَا(٣٧) لُزُومُ هَذهِ الثّلاثَةِ الزَمَا[٣٨]

تَنبِيهٌ

٣١. الفِعْلُ إمَّا مُتَعَدٍّ وهُوَ مَا جَاوَزَ فَاعِلًا كما قَدْ نُظِمَا

٣٢. نحو ضَرَبتُ خَالدًا؛ تَجَاوُزًا وسَمِّهِ الوَاقِعَ والمُجَاوِزَا[٣٩]

٣٣. أو لازِمٌ[٤٠] وعَدِّ بالتَّضْعِيفِ أَو بهَمْزٍ اوْ حَرفٍ[٤١] كأَجْلِسْ مَنْ رَعَوا[٤٢]

في أمثلة تصـريف هذه الأفعال

[الماضي]

٣٤. المَاضِ[٤٣]مَا دَلَّ عَلَى مَا وُجِدَا فِي الزَّمَنِ المَاضِي[٤٤] كمِثْلِ شَهِدَا(٤٥)

٣٥. مَا كَـانَ للفَاعِلِ مِنْهُ مَا وَقَعْ أَوَّلُ مَا حُرِّكَ فَتحًا كاْجْتَمَعْ(٤٦)

٣٦. توضِيحُهُ مِنْ نَصَـرَ اللّذْ عَلِمَا فَذَكِّرَنْ وأَنِّثَنْ تَكَلّمَا

٣٧. والهَمَزَاتُ وَصْلُها مُعْتَبَرُ تَثْبُتُ في بَدْءٍ ولا تُعتَبَرُ(٤٧)

٣٨. وما لمَفعُولٍ يَكُونُ قَدْ بُنِيْ أَوَّلُهُ اضْمُمَنَّهُ مِثْلُ عُنِيْ

٣٩. قَدْ تَبِعَتْ هِمْزَةُ وَصْلٍ ضَمَّا كاسْتُخْرِجَ المَالُ ونَحْو اشْتُمَّا[٤٨]

[المضارع]

٤٠. واسْمُ المُضَارِعِ اجْعَلَنْ زَوَائِدَا تَجْمَعُهَا أَنَيتُ فلْيُشَاهَدَا[٤٩]

٤١. يَصْلُحُ لاسْتِقْبَالٍ او لِلحَالِ[٥٠] يَخْتَصُّ بالسِّينِ بالاسْتِقْبَالِ[٥١]

٤٢. واخْتَصَّ بالحَالِ بِلامِ الابْتِدَا[٥٢] دَاخِلَةً كَأَنَّهُ لَيُبْتَدَا[٥٣]

[المبني للفاعل منه]

٤٣. فمِنْهُ مَا كَانَ لفَاعِلٍ أَتَى الفَتْحُ للزَّائِدِ وَضْعًا[٥٤] ثَبُتَا

٤٤. غَيْرَ الَّذِي يَكُونُ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةٍ فَضَمُّهُ[٥٥] قَد اعْتَلَى[٥٦]

٤٥. أَربَعَةٌ ووَسْمُهَا[٥٧] لفَاعِلِ[٥٨] الكَسْر فَادْرِ نَحو: لا تُسَاهِلِ[٥٩]

فالمبنيُّ للمَفعُولِ منه

٤٦. حَرْفُ مُضَارِعٍ لِمَفْعُولٍ يُضَمّ مَعْ فَتْحِ مَا قَبْلَ أَخِيرٍ كَيُتَمّ[٦٠]

ما ولا النَّافِيَتَان

٤٧. ومَا ولَا فِي الفِعْلِ تَدْخُلَانِ لِنَفْيِهِ ولَا تُغَيّرَانِ[٦١]

الجوازم

٤٨. ويَحْذِفُ الجَازِمُ عَنْهُ الحَرَكَةْ والنُّونَ لِلإِعْرَابِ حَيثُ أَدْرَكَهْ

٤٩. فَخَمْسَةٌ تَعْمَلُ فِيْهِ الجَزْمَا لَا إِنْ وَلَمْ ولَامُ أَمْرٍ لَمَّا

٥٠. لَا يُسْقِطُ النُّونَ[٦٢] مِنَ الإِنَاثِ فإِنَّهُ الفَاعِلُ لِلإِحْدَاثِ[٦٣]

النّواصب

٥١. وَنَاصِبٌ عَلَيهِ أَيْضًا دَخَلَا يُبْدِلُ ضَمَّهُ كأَنْ يُسَهّلَا

٥٢. ويَحْذِفُ النُّونَاتِ كالجَوَازِمِ إِلّا الضَّمِيرَينِ، كَأَنْ[٦٤] تُلَازِمِي[٦٥]

أَمْرُ الحَاضِر

٥٣. الأَمْرُ بِالصِّيغَةِ[٦٦] أَمْرُ الحَاضِرِ كَلَفْظِهِ المَجْزُومِ[٦٧] نَحْو حَاضِرِ

٥٤. بَعْدَ سُقُوطِ زَائِدٍ إِنْ كَانَا مُحَرَّكًا بِنَاؤُهُ قَدْ بَانَا[٦٨]

٥٥. بِصُورَةِ البَاقِي أَتَى مَجْزُومَا[٦٩] وهَمْزَةٌ فِي سَاكِنٍ مَلْزُومَا

٥٦. إِنْ كَانَ بَعْدَ سَاكِنٍ مَا كُسِرَا أَوْ فُتِحَ الهَمْزَةُ وَصْلًا اكْسِرَا

٥٧. إِنْ كَانَ بَعْدَ سَاكِنٍ مَا انْضَمَّا والهَمْزَ أَيْضًا اتِّبَاعًا ضُمَّا[٧٠]

اجْتِمَاعُ التَّاءَينِ

٥٨. إِنْ جُمِعَ التَّاءَانِ فِي أَوَّلِ مَا مَاضِيهِ بالتَّاءِ فَأَثْبِتْ لَهُمَا

٥٩. مَنْ لَم يُبِنْ إِحْدَاهمَا أَسَدَّا[٧١] كقَولِهِ[٧٢]:﴿أَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾[٧٣]

وُقُوعُ فَاءِ الافْتِعَالِ الحُرُوفَ المُستَعْلِيَة

٦٠. وإِنْ يَكُنْ فَاءُ افْتِعَالٍ صَادًا أَوْ طَاءً اوْ ظَاءً لَهُمْ أَوْ ضَادًا

٦١. يُقْلَبُ تَاؤُه بِطَاءٍ كَاصْطَلَحْ[٧٤] وفِي الجَمِيعِ هَكَذَا كالمُصْطَلَحْ[٧٥]

وُقُوعُهُ الحُرُوفَ المَجْهُورَةَ

٦٢. إِنْ وُجِدَ الفَاءُ فِي الافْتِعَالِ مِنْ دَالٍ اوْ زَا مُعْجَمًا وَذَالِ[٧٦]

٦٣. يُقْلَبُ تَاؤُهُ ابْتِدَاءً دَالًا وبَعْدُ قَدْ يُقلَبُ دَالٌ ذَالًا

٦٤. كالادِّرَاءِ وادِّكَارٍ وازْدَجَرْ[٧٧] كَذَاكَ فِي البَاقِي كَمِثْلِ المُزدَجَرْ[٧٨]

[٧٩] النُّونَان للتَّأكِيدِ

٦٥. نُونَانِ للتَّأْكِيدِ فِي الأَفْعَالِ مِنْ غَيرِ مَاضٍ قَدْ مَضَـى وحَالِ

٦٦. خَفِيفَةٌ كاجْتَمِعَنْ ثَقِيلَةْ مَفْتُوحَةٌ كاغْزُنَّهُ بِحِيلَةْ

٦٧. ثَقِيلَةٌ تَكْسِرُ فِي فِعْلَينِ خُصَّا بِهَا الإِنَاثُ والاثْنَينِ

٦٨. وبَعْدَ نُونِ الجَمْعِ أَدْخِلْ أَلِفَا لِلْفَصْلِ في فِعْلِ الإِنَاثِ فَاعْرِفَا[٨٠]

٦٩. فِعْلُ الَّذِي خُصَّتْ بِهِ المَكْسُورَةْ لَا تَدْخُلُ الخَفِيفَةُ المَذْكُورَةْ

٧٠. خَوفًا مِنَ الْتِقَاءِ سَاكِنَينِ[٨١] والاخْتِلَافُ حَاصِلٌ فِي البَينِ[٨٢]

٧١. وجَائِزٌ إِنْ كَانَ حَرْفَ مَدِّ والثّانِ مُدْغَمٌ وذَا بِحَدِّ[٨٣]

٧٢. وتَحْذِفَان النُّونَ في المَوَاضِع مَعْرُوفَةً وَاوًا وَيَا فِي الوَاقِعِ

٧٣. إلَّا إذَا يَسْبِقُ فَتْحٌ لَهُمَا كَقَوْلِهِ ﴿لَتُبلَوُنَّ﴾[٨٤] فَافْهَمَا[٨٥]

٧٤. وآخِرُ الفِعْلِ الَّذِي لَا يُبْرَزُ[٨٦] ضَمِيرُهُ يُفْتَحُ نَحْوُ يُحْرَزُ

٧٥. وضُمَّ فِي جَمَاعَةِ الذُّكُورِ لِأَجْلِ وَاوٍ لَيْسَ بِالمَذْكُورِ

٧٦. واكْسِرْهُ فِي الوَاحِدَةِ المُخَاطَبَةْ كَأَجْمِلِنْ يَا هِنْدُ في المُعَاتَبَةْ[٨٧]

اسْمُ الفَاعِلِ والمَفْعُول[٨٨]

٧٧. يَأْتِي مِنَ المُجَرَّدِ اسْمُ فَاعِلِ أَكْثَرُهُ بفَاعِلٍ كَجَاعِلِ

٧٨. مِنْهُ اسْمُ مَفْعُولٍ عَلَى مَفْعُوْلِ فِي أَغْلَبِ الأَوقَاتِ كَالمَسْؤُوْلِ

٧٩. فِيمَا تُعَدِّيهِ بِحَرْفِ جَرّ صَرْفٌ جَرَى في مُضمَرٍ مُنجَرّ

٨٠. ورُبَّمَا جَاءَ عَلَى فَعِيلِ ذَلِكَ كَالرَّحِيمِ والقَتِيلِ[٨٩]

٨١. وضَابِطُ المَزِيدِ فِيهِ أَنْ تَضَعْ مِيمًا مَقَامَ حرفِ زَائِدٍ وَقَعْ

٨٢. تَكْسِرُ قَبْلَ لَامِهِ فِي الفَاعِلِ تَفْتَحُ فِي المَفْعُولِ كالمُقَاتِلِ[٩١]

٨٣. ورُبَّمَا تَسَاوَيَا في اللَّفْظِ واخْتَلَفَ التَّقْدِيرُ كالمُفْتَظِّ[٩٢]

فصل في المُضَاعَف[٩٣]

٨٤. قَدْ قِيْلَ للمُضَاعَفِ[٩٤]: الأَصَمُّ مِنَ الثّلَاثِيِّ ومَا يَعُمُّ[٩٥]

٨٥. ما عينُهُ ولامُهُ مُمَاثِلُ[٩٦] نَحْوَ أَعَدَّ والّذِي[٩٧] يُشَاكِلُ[٩٨]

٨٦. مِنْ غَيْرِهِ التَّضْعِيفُ: مَا تَكَرَّرَا حَرْفَاهُ بِالتَّفْرِيقِ نَحْوَ قَرْقَرَا[٩٩]

٨٧. أُلْحِقَ بِالمُعتَلِّ للإِبْدَالِ كَمِثْلِ أَمْلَيتُ بِلَا إِمْلَالِ[١٠٠]

٨٨. يَلْحَقُهُ الحَذْفُ كَمِثْلِ مَسْتُ[١٠١] بِفَتْحٍ او كَسْرٍ كَذَا أَحَسْتُ[١٠٢]

٨٩. ويَلْحَقُ الإِدْغَامُ بِالإِسْكَانِ لأَوَّلٍ ودَرْجِهِ فِي الثّانِي

٩٠. وَوَاجِبٌ فِي نَحْوِ مَدَّ أَوْ أَعَدْ وانْقَدَّ واسْوَدَّ اطْمَأَنَّ واسْتَعَدْ

٩١. كَذَاكَ فِي المَجْهُولِ نَحْو مُدَّا ومَصْدَرِ الفِعْلِ الّذِيْ كَمَدَّا

٩٢. مُمتَنِعٌ في امْدُدْنَ أَوْ مَدَدْنَا تَمْدُدْنَ[١٠٣] لَا تَمْدُدْنَ أَو مَدَدْنَا

٩٣. وجَائِزٌ فِي نَحْوِ لَمْ تَمُدِّ وهَكَذَا الأَمْرُ كَمِثْلِ مُدِّ

٩٤. إنْ لَمْ يُضَمَّ العَيْنُ فافتَحْ واكْسِرَا وفُكَّ الادْغَامَ فَقُلْ لَا تَفْرِرَا

٩٥. وهَكَذَا احْمَرَّ قَدِ اسْتَقَرَّا وبَابُ الافْعِيْلَالِ واقْشَعَرَّا[١٠٤]

٩٦. إنْ ضُمَّ فَافْتَحَنَّ واكْسِرْ واضْمُمَا مَعَ ادِّغَامٍ فَكَّهُ كلْيَضْمُمَا[١٠٥]

٩٧. والأَمْرُ كالمَجْزُومِ فِيمَا ذُكِرَا كَمُدَّ مُدِّ مُدُّ وامْدُدْ وافْرِرَا[١٠٦]

فصل في المُعتَلّ[١٠٧]

٩٨. مُعْتَلُّنَا: مَا فِيهِ حَرْفُ عِلَّةْ مَكَانَ حَرْفِ الأَصْلِ نحو أَوْلَهْ

٩٩. ثَلَاثَةٌ وَاوٌ وَيَاءٌ أَلِفُ[١٠٨] بالمَدِّ واللِّينِ اسْمُهُنَّ تَصِفُ[١٠٩]

١٠٠. مِنْ وَاوٍ او يَا أَلِفٌ تَنْقَلِبُ[١١٠] أَنْواعُهُ بسَبْعَةٍ تَنْتَسِبُ

المِثَال[١١١]

١٠١. مَا اعْتَلَّ فَاءً سَمِّ بالمِثَالِ[١١٢] فَهُوَ كَمَا يُشْتَقُّ مِنْ وِصَالِ

١٠٢. والواوُ مِنْ يَفْعِلُ حَذْفُها يَجِبْ كالحَذْفِ مِنْ فِعْلَتِهِ نحوُ تَجِبْ

١٠٣. فَإِنْ[١١٣] تَزُلْ كَسْرَةُ عَيْنٍ تَعِدِ كقَولِهِم في لَم يَعِدْ: لم يُوعَدِ

١٠٤. تَثْبُتُ فِي يَفْعَلُ نَحْوُ يَوجَلُ يَجُوزُ فِيهِ القَلْبُ نَحْوُ: يَاجَلُ[١١٤]

١٠٥. فِي أَمْرِهِ تُقلَبُ يَاءً كايْجَلِ بِالوَاوِ فِي الضَّمِّ كيَا زَيْدُ ايْجَلِ[١١٥]

١٠٦. تَثْبُتُ في يَفْعُلُ نَحْوُ يَوْجُهُ وهَكَذَا مَاضِيهِ والأَمْرُ اوْجُهُوا

١٠٧. والأَصْلُ كَانَ كَسْرَ عَينِ لَمْ يَقَعْ ولَمْ يَسَعْ ولَمْ يَضَعْ ولَمْ يَدَعْ

١٠٨. فانْفَتَحَتْ لِحَرفِ حَلْقٍ قَدْ وَقَعْ ولَمْ يَذَرْ مَحْمُولَةٌ عَلى يَدَعْ

١٠٩. مَا لَهُمَا مَاضٍ لَدى البِنَاءِ[١١٦] ويُعْلَمُ الوَاوُ بِحَذْفِ الفَاءِ[١١٧]

١١٠. لَا يُحذَفُ اليَاءُ كَمِثْلِ يَيْسِرُ يَيْمُنُ[١١٨] أَوْ يَيْأَسُ أَمْرٌ ايْسِرُوا[١١٩]

١١١. ومنهما تَقُولُ في الإفْعَالِ كمُوسِرٍ يُوسِرُ والإيصَالِ

١١٢. تُدْغَمُ في افْتِعَالِهِ كاتَّعَدَا وقَلْبُها ياءً أتَى كايتَعَدَا[١٢٠]

١١٣. وَدَّ كَعَضَّ ويَوَدُّ كيَعَضّْ اِيْدَدْهُ كاعْضَضْهُ ووَدَّ مِثْلُ عَضّْ[١٢١]

الأَجْوَف[١٢٢]

١١٤. مَا اعْتَلَّ عَيْنُهُ يُسَمَّى أَجْوَفَا وَذَا ثَلَاثَةٍ لَدَى مَنْ صَرَّفَا

١١٥. لِكَونِ[١٢٣] مَاضِيهِ عَلَى الثَّلَاثِ فِي مُتَكَلِّمٍ مِنَ الثّلَاثِيّ[١٢٤]

١١٦. قَدْ كانَ مِنْهُ قَلْبُ عَيْنٍ أَلِفَا لأَجْلِ تَحْرِيْكٍ وفَتْحٍ أَلِفَا

١١٧. وَالأَجْوَفُ[١٢٥] الْوَاوِيُّ مِثْلُ صَانَا مَا عَيْنُهُ يَاءٌ كَمِثْلِ بَانَا

١١٨. فانْقُلْ مَعَ الضَّمِيرِ مُطْلَقًا فَعَلْ بالوَاوِ للمَضْمُومِ عَيْنًا قَدْ يُعَلّْ

١١٩. إنْ كانَ يائِيًّا نقَلتَهُ إلَى مَا كَسْرُ عَينِ فِعْلِهِ قَدْ قُبِلَا[١٢٦]

١٢٠. دَلَالَةً عَلَيهِمَا كصُنَّا لأوَّلٍ والثّانِ نَحْو مِنَّا[١٢٧]

١٢١. ولَمَ يُغَيَّرْ فَعْلَ المَضْمُومُ أَوْ فَعِلَ المَكْسُورُ ذَا مَحْتُومُ

١٢٢. بَلْ يُنْقَلُ الضَّمُّ وكَسْرَةٌ إلَى مَا قَبْلَهُ وحَذْفُ عَيْنِهِ انْجَلَى

١٢٣. إذَا بَنَيتَهُ لمَفعُولٍ كُسِرْ الفَاءُ مِنْ جَمِيعِ فِعْلٍ قَدْ ذُكِرْ

١٢٤. بِالنَّقْلِ والقَلْبِ أُعِلَّ خِيفَا وبِيعَ بالنَّقْلِ[١٢٨] فُكُنْ حَنِيفَا[١٢٩]

١٢٥. بالنَّقْلِ فِي مُضَارِع يَكُونُ كقَوْلِهِمْ يَبِيْعُ أَوْ يَصُونُ

١٢٦. أَمَّا يخَافُ أَو يَهَابُ فَهُمَا بالنَّقْلِ والقَلْبِ مَعًا[١٣٠] والتَزِمَا

١٢٧. ويَسْقُطُ العَينُ بِجَزْمٍ إنْ سَكَنْ مَا بَعْدَهُ كلَمْ يَصُنْ ولم يُصَنْ

١٢٨. وثَابِتٌ فِي نَحْوِ لَمْ يَصُوْنَا وهَكَذَا الأَمْرُ كَصُنْ وصُوْنَا

١٢٩. مَا كَانَ مَحْذُوفًا فَقَدْ أُعِيدَا بِنُوْنَيِ التَّأْكِيدِ كالبعِيدَا

١٣٠. وَهوَ مِنَ المَزِيدِ قَدْ أُعِلَّ فِي أَربَعَةٍ فِيمَا سِوَاهَا يَنْتَفِي

١٣١. نَحْوُ أَجَابَ زَيْدٌ أَوْ يُجِيبُ إجَابَةً وأَمْرُهُ أَجِيبُوْا

١٣٢. وهَكَذَا اسْتَقَامَ[١٣١] يَسْتَقِيمُ ... خُذِ اسْتِقَامَةَ[١٣٢] بِنَا اسْتَقِيمُوا

١٣٣. كَاخْتَارَ يَخْتَارُ كَذَاكَ انْقَادَا ... والانْقِيَادُ جَاءَ الامْرُ انْقَادَا

١٣٤. تَقُولُ فِي مَجْهُولِها: أُجِيْبَا ... يُجَابُ يُستَقَامُ واسْتُجِيْبَا

١٣٥. وانْقِيدَ يُنْقَادُ كَذَا واخْتِيرَا ... يُخْتَارُ فاعْرِفَنَّهُ خَبِيْرَا

١٣٦. يَصِحُّ نَحْوُ: قَوَّلُوا وقَاوَلَا ... زَيَّنَ أو تَزَيَّنُوا تَقَاوَلَا

١٣٧. تَسَايَرَ اسْوَدَّ كَذَاكَ سَايَرَا ... ذَلِكَ فِي الجَمِيعِ كاليُسَايِرَا[١٣٣]

١٣٨. صِيْغَ مِنَ المُجَرَّدِ اسمُ فاعِلِ ... بِهَمْزَةٍ كَبَائِعٍ وقَائِلِ

١٣٩. وَهْوَ مِنَ المَزِيدِ كالمُضَارِع ... نَحْوُ مُجِيْبٍ مُسْتَقِيمٍ وَاقِعِ

١٤٠. مِنَ المُجَرَّدِ اسْمُ مَفْعُولٍ أُعِلّْ ... بِالنَّقْلِ والحَذْفِ معًا كَذَا نُقِلْ

١٤١. نَحْو مَصُونٍ ومَبِيع حُذِفَا ... مَا زِيْدَ عِنْدَ سِيبَوَيهِ فاعْرِفَا

١٤٢. والعَيْنُ عِنْدَ الأخفَشِ[١٣٤] المَحْذُوفُ ... للسَّابِقِ الفَضْلُ هُوَ المَعْرُوفُ[١٣٥]

١٤٣. ثُبُوتُ يَا عِنْدَ تَمِيمٍ لَزِمَا ... كمِثْلِ مَبْيُوعٍ قِيَاسٌ[١٣٦] حُتِمَا[١٣٧]

١٤٤. مِنَ المَزِيدِ مِثْل فِعْلِهِ أُعِلّْ ... كمُسْتَقَامٍ ومُجَابٍ لا تَخَلْ

النَّاقِص[١٣٨]

١٤٥. مَا اعْتَلَّ لَامًا نَاقِصًا يُسَمَّى ... كَمَا بِذِي الأَرْبَعَةِ المُسَمَّى

١٤٦. لِكَونِ مَاضِيهِ عَلَى الرُّبَاعِي ... فِي مُتَكَلِّمٍ كمَاضِي الدَّاعِي[١٣٩]

١٤٧. قَدْ قُلِبَ الوَاوُ وَيَاءٌ الأَلِفْ ... مِنْهُ؛ لفَتْحٍ وتَحَرُّكٍ وُصِفْ

١٤٨. نَحْو غَزَا عَصًا رَمَاهُ أَوْ رَحَى ... كذَلِكَ الزَّائِدُ نَحْو يُنْتَحَى[١٤٠]

١٤٩. مِنْهُ اسْمُ مفعولٍ كَذَا كَالمُشتَرَى ... بِنَاءُ مَجْهُولٍ كَيُرْمَى يُشْتَرَى

١٥٠. وَالمَاضِ[١٤١]مِنْهُ اللَّامُ مُطْلَقًا حُذِفْ ... في فَعَلُوا نَحْو: غَزَوْا، رَضُوْا، فَقِفْ

١٥١. في فَعَلَتْ وفَعَلَتَا إذا فُتِحْ ... مَا قَبْلَهَا نَحْوُ: اشْتَرَتْ، غَزَتْ، يَصِحُّ

١٥٢. فِي غَيْرِهَا تَثْبُتُ كاشْتَرَيْنَا ... أَوْ سَرُوَتْ[١٤٢] غَزَوْتُ أَوْ رَمَيْنَا[١٤٣]

١٥٣. مَا قَبْلَ وَاوٍ فَاعِلٍ فَتَحْتَ فِي غَزَوا رَمَوا[١٤٤] والضَّمَّ فِي رَضُوْا اقتَفِ

١٥٤. لأَنَّهَا بَعْدَ سُقُوطِ اللَّامِ تُوصَلُ بالفِعْلِ بِالالْتِزَامِ

١٥٥. مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ مَفْتُوحًا بَقِي علَيهِ ضَمٌّ في سِوَاهُ يلتَقِي[١٤٥]

١٥٦. أَصْلُ رَضُوْها رَضِيُوا ثُمَّ نُقِلْ ضَمٌّ إِلَى السَّابِقِ حَذْفُهُ قُبِلْ[١٤٦]

١٥٧. وَاوٌ وَيَاءٌ أَلِفٌ يَسْتَكِنِ فِي الرَّفْعِ مِنْ مُضَارِعٍ فَبَيّنِ

١٥٨. يُحْذَفْنَ فِي الجَزْمِ كَمَا قَدِ انْفَتَحْ وَاوٌ وَيَا فِي النَّاصِبِ الّذِي اتَّضَح

١٥٩. والأَلِفُ المَذكُورُ ثَابِتٌ كَأَنْ يَغْزُوَ لَنْ يَخْشَـى أَمِيرٌ لا يُهَنْ

١٦٠. فِي اثْنَينِ والإِنَاثِ لَامٌ ثَبَتَا والحَذْفُ فِي الجَمْعِ مُذَكَّرًا أَتَى

١٦١. كَذَاكَ في الوَاحِدَةِ المُخاطَبَةْ كمِثْلِ تَغْزِينَ مَعَ المُحَاسَبَةْ

١٦٢. فِي الغَيبةِ الخِطَابِ فِي يَغْزُو اتَّحَدْ جَمْعُ ذُكُورٍ وإِنَاثٍ اطّرَدْ

١٦٣. لَكِنَّ الاخْتِلَافَ فِي التَّقْدِيرِ يَفْعُونَ وَزْنُ الجَمْعِ في التَّذْكِيرِ

١٦٤. وَزْنُ الإِنَاثِ غَيْبَةً يَفْعُلْنَا تقُولُ في خِطَابِهِ تفْعُلْنَا

١٦٥. في جَمْع يَرمِي[١٤٧] قِيلَ: يرمُونَ يُعَلّ بالنَّقْلِ والحَذْفِ مَعًا بِهِ كَمَلْ

١٦٦. وكُلُّ فِعْلٍ قَبْلَ لَامٍ كُسِـرَا يَكُوْنُ حُكمُهُ كَيَرمِي شُهِرَا

١٦٧. كمِثْلِ يُهدِي ويُنَاجِي يَنْبَرِي يَسْتَدْعِي يَعْرَورِيْ كَذَاكَ يَشْتَرِي

١٦٨. وكُلُّ فِعْلٍ قَبِلَ لَامٍ انْفَتَحْ يَجِيءُ حُكمُهُ كيَرْضَى قَدْ وَضَحْ

١٦٩. نَحْو تَمَطَّى[١٤٨] وتَصَابَى اشْتَهَرَا كَذَا تَقَلْسَـى مِنْ تَقَلْسٍ[١٤٩] ظَهَرَا

١٧٠. رَأَيْتُ فِي الخِطَابِ لَفْظَ الوَاحِدَةْ مُسْتَوِيًا والجَمْعَ بالمُشَاهَدَةْ

١٧١. في بَابِ يَرْمِي ثُمَّ يَرْضَى اخْتَلَفَا فِي الأَصْلِ ذَلِكَ الخِلَافُ قَد كَفَى[١٥٠]

١٧٢. الأَمْرُ مِنْ مُجَرَّدٍ جَاءَ كَمَا أُغْزُ ارْمِ وارْضَهُ وأَكِّدْ بِهِمَا[١٥١]

١٧٣. مِنْهَا اسْمُ فاعِلٍ يَجِيءُ غَازٍ رَامٍ ورَاضٍ[١٥٢] هَكَذَا غَوَازٍ

١٧٤. وأَصْلُ غَازٍ غَازِوٌ قَدِ انْقَلَبْ الوَاوُ يَاءً لتَطَرُّفٍ وَجَبْ

١٧٥. كقَلْبِهَا فِي غُزِيَ الَّذِي لْمُضِـي(١٥٣) وذَاكَ فِيَ غَازِيةٍ قَد ارْتُضِـي

١٧٦. فإنَّهَا فَرْعُ مُذَكَّرٍ وَذَا فِي أَفْصَحِ الكَلَامِ أَصْلًا أَخِذَا

١٧٧. تَقُولُ فِي مَفْعُولِهِ: مَغْزُوُّ مَرْمِيٌّ او مَرْضِيٌّ او مَرْضُوُّ(١٥٤)

١٧٨. والوَاوُ يَاءً قُلِبَتْ مِنْ يَائِيّ مَا قَبْلَهَا يُكْسَرُ لاقْتِفَاءِ

١٧٩. لأَنَّ وَاوًا مَعَ يَا إِذَا اجْتَمَعْ أَوَّلُ مِنْهُمَا سُكُونُهُ وَقَعْ

١٨٠. فقَلْبُهَا يَاءً وإِدْغَامٌ وَرَدْ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ قِيَاسٌ اطّرَدْ

١٨١. وصِيْغَةُ الفَعُولِ مِنْهُمَا أتَى نَحْو عَدُوٍّ وبَغِيٍّ ثَبَتَا

١٨٢. تَجِيءُ صِيْغَةُ الفَعِيْلِ مِنْهُمَا نَحْوُ صَبِيٍّ وشَرِيٍّ(١٥٥) افْهَمَا

١٨٣. فَيَاءً اقْلِبَنَّ وَاوًا إنْ تَقَعْ أَرْبعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَقَعْ

١٨٤. مَا قَبْلَهَا المَضَّمُومُ نَحْوُ أَعْطَى ومُطْلَقًا ذَا بالمَزِيدِ يُعْطَى

اللّفِيف المَقْرُون

١٨٥. وسَمِّ باللَّفِيفِ والمَقْرُونِ(١٥٦) نَحْو: شَوَى رَوَيْتُ بالقَانُونِ

١٨٦. وإنَّهُ كنَاقِصٍ أُعِلَّا فِي القَلْبِ والحَذْفِ فَلَا تَزِلَّا

١٨٧. فَاعِلُهُ رَيَّانُ وهِي رَيَّا كَمِثْلِ عَطْشَانَ وهِنْدٌ عَطْشَـى

١٨٨. جَا حَيِيَ الجَائِزُ فِيهِ حَيَّا وفِي مُضَارِعٍ تَقُولُ يَحْيَا(١٥٧)

١٨٩. مَصْدَرُهُ الحَيَاةُ فَهْوَ حَيٌّ حَيَّانِ أَحْيَاءٌ تَقُولُ حَيُّوا

١٩٠. جَا حَيِيُوا فِيهِ بِلَا إِدْغَامِ لِلنَّقْلِ[١٥٨] والحَذْفِ بِالالْتِزَامِ

١٩١. أَرْوَى كَأَعْطَى وكَذَاكَ أَحْيَا وَقَدْ أَتَى حَايَا يُحَايِي(١٥٩) اسْتَحْيَا

١٩٢. وبَعْضُهُم يَحْذِفُ يَاءً كاسْتَحَى وذَاكَ فِي الجَمِيع نَحْو المُسْتَحَى

١٩٣. وكَانَ ذَا لِكَثْرَةِ استِعْمَالِ(١٦٠) كَمِثْلِ لَا أَدْرِ بِلَا إِجْمَالِ

اللّفِيف المَفْرُوق

١٩٤. وسُمِّيَ اللَّفِيفُ مَفْرُوقًا(١٦١) إِذَا يَعْتَلُّ فَاؤُهُ ولَامُهُ خُذَا

١٩٥. نَحْو وَقَى يَقِي فَإِنَّهُ أُعِلْ بِمَا بِـيَرْمِي قَبْلَ هَذَا قَدْ فُعِلْ

١٩٦. وأَمْرُهُ قِ يَا فَتَى بِهَاءَ قِفْ[١٦٢] قَدْ جَاءَ حَرْفًا واحِدًا كَمَا وُصِفْ

١٩٧. تَقُوْلُ فِي التَّأْكِيدِ بِالنُّونِ قِيًّا[١٦٣] كَنَاقِصٍ أَعِيْدَ لَامٌ أَلقِيَا[١٦٤]

١٩٨. كَذَاكَ يَوجَى كَانَ مَاضِيهِ وَجِيْ[١٦٥] كَبَابِ يَرْضَى حُكْمُ الاعْلَالِ يَجِي

السَّادِسُ: مُعْتَلُّ الفَاءِ والعَين

١٩٩. لَفْظٌ هُوَ المُعْتَلُّ[١٦٦] مِنْ فَا عَيْنِ لَا تَبْنِ فِعْلًا مِنْهُ نحو بَيْنِ[١٦٧]

السَّابِعُ: مُعْتَلُّ الفَاءِ والعَينِ واللَّامِ

٢٠٠. مَا اعْتَلَّ مِنْ عَينٍ ولَامٍ فَاءِ اسْمٌ لِحَرْفَينِ كَوَاوٍ يَاءِ

فصل في المَهْمُوز[١٦٨]

٢٠١. فِعْلُ الَّذِي يُهْمَزُ[١٦٩] كالصَّحِيح فِي تَصْرِيفِهِ مُنْجَلِيًا بِلَا خَفِي

٢٠٢. قَدْ خُفِّفَتْ فِي غَيْرِ أَوَّلٍ كما ثُبُوتُهَا فِي الابْتِدَاءِ الْتُزِمَا

٢٠٣. كَيَأْمُلُ المَاضِيهِ وَاقِعٌ أَمَلْ أُوْمُلْ بِقَلْبِ الهَمْزِ وَاوًا قَدْ حَصَلْ

٢٠٤. فإِنَّهُ إِنْ هَمْزَتَانِ الْتَقَتَا فِي كِلْمَةٍ سُكونُ أَخرَى ثَبَتَا

٢٠٥. فقَلْبُهَا بِجِنْسِ مَا قَبْلُ وَجَبْ كَآمَنَ ايْمَانًا وأُومِنَ المُحِبُّ

٢٠٦. إِنْ كَانَ الاولَى هَمْزَةَ الوَصْلِ تُرَدّْ ثَانِيَةً كَمِثْلِ وَأْمُرْ قَدْ وَرَدْ

٢٠٧. قَدْ حَذَفُوا الهَمْزَةَ مِن كُلْ وَمُرِ وخُذْ[١٧٠] عَلى غَيْرِ قِيَاسٍ[١٧١] فَابْصُرِ

٢٠٨. كَيَضْرِبُ السَّالِمُ جَاءَ يَأْزِرُ[١٧٢] وهَكَذَا يَهْنِئُ أَمْرٌ ايْزِرُوا

٢٠٩. ويَأْدُبُ[١٧٣] اوْدُبْنَ أَتَى ويَسْأَلُ سَالَ يَسَالُ[١٧٤] جَازَ فِيهِ واسْأَلُوا

أَجْوَفُ ومَهْمُوزٌ[١٧٥]

٢١٠. آبَ يَؤُوبُ[١٧٦] سَاءَهُ يَسُوْءُ كَصَانَهُ جَاءَ يَجِيءُ جِيْئُوا

٢١١. أَسَاهُ يَأْسُو[١٧٧] وَأَتَاهُ يَأْتِي كمِثْلِ يَدْعُو أَوْ أَتَاهُ اِيْتِ[١٧٨]

٢١٢. وبَعْضُهُمْ يَحْذِفُهُ يَقُولُ: تِهْ[١٧٩] مُشَبِّهًا بِخُذْ فَوَزْنِهِ كَقِهْ

٢١٣. وَأَى يَئِـي[١٨٠] مِثْلُ وَقَى يَقِينَا جَاءَ أَوَى نَحْو شَوَى يَقِينَا[١٨١]

٢١٤. يَنْأَى كَيَرْعَى وَنَأَى قَدْ ثَبتَا رَأَى يَرَى كَذَاكَ أَيْضًا مُثْبَتَا

٢١٥. لَكِنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوا الهَمْزَةَ مِنْ مُضَارِعٍ فِـي غَيـرِهِ لَا يَقْتَـرِنْ[١٨٢]

٢١٦. وَاحِدَةٌ مَعْ جَمْعِهَا قَد اتَّحَدْ فِي حَاضِرٍ والفَرْقُ فِي وَزْنِ[١٨٣] وَرَدْ[١٨٤]

٢١٧. والأَمْرُ مِنْهُ ارْءَ على الأَصْلِ كَمَا قِيْلَ عَلَى الحَذْفِ[١٨٥] بِحَرْفٍ فَافْهَمَا[١٨٦]

٢١٨. بِنُونَي التَّوْكِيدِ قُلْ: رَيَنْ رَوُنْ رَيِنَّ مَعْ إِعَادَةٍ لا تَرَوُنْ

٢١٩. في فَاعِلَيهِ قُلْتُ رَاءٍ مَرْئِيّ[١٨٧] وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ رَاعٍ مَرْعِـيّ

٢٢٠. تَقُوْلُ مِنْهُ[١٨٨] فِي بِنَا الإِفْعَالِ مُخَالِفٌ أَيْضًا بِلَا إِشْكَالِ

٢٢١. نَحْو أَرَاكَهُمْ[١٨٩] يُرِي إِرَاءً إِرَاءَةً إِرَايَةً[١٩٠] سَوَاءً

٢٢٢. تَقُولُ فِي اسْمِ فَاعِلٍ مُرٍ كَمَا مُرًى لِمَفْعُولٍ تَرَى قَدْ لزِمَا

٢٢٣. إِذَا بَنَيتَ مِنهُ أَمْرًا فَأَرِ[١٩١] فِيْ نَهْيِهِ قُلْ هَكَذَا كَلَا يُرِ[١٩٢]

٢٢٤. وَجَاءَ مَهْمُوزٌ فِي الافْتِعَالِ نَحْو: ائْتَلَى وايْتَالَ وائْتَالِي[١٩٣]

اسمُ الزَّمان والمكان

٢٢٥. اسْمُ الزَّمَانِ والمَكَانِ مَفْعَلُ مِنْ يَفْعُلُ المَضْمُومُ أَو مِنْ يَفْعَلُ

٢٢٦. ومَفْعِلٌ مِنْ يَفْعِلُ المَكْسُورِ نَحْو المَبِيتِ المَجْلِسِ المَشْهُورِ

٢٢٧. وشَذَّ فَاسْمَعْ[١٩٤]: مَغْرِبٌ ومَشْرِقُ ومَطْلِعٌ ومَرْفِقٌ ومَفْرِقُ

٢٢٨. ومَسْجِدٌ ومَسْكِنٌ ومَسْقِطُ ومَنْسِكٌ ومَنْبِتٌ لا تُسْقِطُ

٢٢٩. كَذَاكَ مَجْزِرٌ وفَتْحٌ حُكِيَا فِي البَعْضِ وَهْوَ فِي جَمِيعِ أَجْرِيَا[١٩٥]

٢٣٠. لكنْ مِنَ المُعْتَلِّ[١٩٦] فَاءً قَدْ كُسِرْ العَيْنُ دَائمًا كَمَوعِدٍ شُهِرْ[١٩٧]

٢٣١. مَا اعْتَلَّ لَامُهُ فَعَينُهُ فُتِحْ كَمِثْلِ مَأْوًى مِنْ أَوَيْتُهُ يَصِحُّ[١٩٨]

٢٣٢. وتَاءُ تَأْنِيثٍ عَلَى البَعْضِ دَخَلْ عِنْدَ السَّمَاعِ ذَلِكَ الأَمْرُ كَمَلْ

٢٣٣. نَحْو مَظِنَّةٍ بِكَسْرٍ مَقْبَرَةْ مَشْرَقَةٌ[١٩٩] وشَذَّ نَحْوُ المَقْبُرَةْ[٢٠٠]

٢٣٤. مِنَ المَزِيدِ فِيهِ كالمَفْعُولِ كالمُدْخَلِ المُقَامِ بالمَنْقُولِ

٢٣٥. لِكَثْرَةِ الأَشْيَاءِ بِالمَكَانِ مَفْعَلَةٌ ولَيْسَ فِي الزَّمَانِ

٢٣٦. مَسْبَعَةٌ مَأْسَدَةٌ ومَذْأَبَةْ[٢٠١] قَالُوا ومَقْثَاةٌ[٢٠٢] كَذَا ومَبْطَخَةْ[٢٠٣]

اسْمُ الآلَة[٢٠٤]

٢٣٧. مَا عَالَجَ الفَاعِلُ غَيْرَهُ بِهِ هُوَ اسْمُ آلَةٍ عَلَيهِ انْتَبِهِ

٢٣٨. عَلَى مِثَالِ مِحْلَبٍ مِصْفَاةِ مِكْسَحَةٍ يَجِيءُ والمِرْقَاةِ[٢٠٥]

٢٣٩. مَنْ قَالَ مَرْقَاةٌ بِفَتْحِ المَيمِ مُرَادُهُ المَكانُ بالتَّسْلِيمِ[٢٠٦]

٢٤٠. قَدْ شَذَّ مُدْهُنٌ ومُسْعُطٌ كَذَا لضَمَّةِ الميم وعينٍ فخُذَا

٢٤١. مُكْحُلَةٌ ومُحْرُضَةٌ ومُنْخُلُ وهَكَذَا المُدُقُّ وهْيَ تَسْهُلُ

٢٤٢. وقَدْ[٢٠٧] أَتَى المِدَقُّ والمِدَقَّةْ على القِيَاسِ[٢٠٨] فَاعْرِفَنْ بِدِقَّةْ

تنبيه

[مصدر المرّة] [٢٠٩]

٢٤٣. يَجِي عَلَى فَعْلَةٍ المَرَّةُ مِنْ مُجَرَّدٍ كضَرْبَةٍ فَلَا تَهِنْ

٢٤٤. مِنَ المَزِيدِ فِيهِ بالهَاءِ كَمَا إِعْطَاءَةٍ والانْطِلَاقَةِ افهَمَا

٢٤٥. غَيْرَ الَّذِي بِهَا[٢١٠] تَصِفْ بِوَاحِدَةْ كَرَحْمَةٍ وَاحِدَةٍ[٢١١] مُشَاهَدَةْ[٢١٢] [٢١٣]

[مصدر النّوع]

٢٤٦. لِلنَّوعِ فِعْلَةٌ بكَسْرِ الفَاءِ كَطِعْمَةٍ وجِلْسَةِ الإِمَاءِ[٢١٤]

[الخاتمة]

٢٤٧. وبَعْدَ حَمْدِهِ سلامُنَا عَلَى مُحَمَّدٍ وآلِهِ مُستَكْمَلَا

تَمَّتْ، وآلاؤُهُ عَمَّتْ! [٢١٥]

الهوامش

(١) – الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٢٤/ ١٩٩.
(٢) – ينظر: أعيان الشيعة: ٨/ ٣٣٠، والفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨.
(٣) – ينظر: أعيان الشيعة: ١٠/ ٥، والفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨.

(٤) – ينظر: الفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨.
(٥) – ينظر: أعيان الشيعة: ٣٣٠/٨، وطبقات أعلام الشيعة: ٩/ ٥٣١، والفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨.
(٦) – ينظر: أعيان الشيعة: ٨/ ٣٣٠، والذريعة: ١/ ٤٩٤، ٣/ ٧.
(٧) – أرجوزة في نظم الباب الحادي عشر، نظم العلّامة الشهيد الشيخ المولى علي الزّنجانيّ(١١٣٦هـ)، مجلة العقيدة، العدد الثامن: ١٢٧ – ١٥٠.
(٨) – ينظر: أعيان الشيعة: ٣٣٠/٨، والذريعة: ١/ ٣٩٩، ٢٤/ ٢٠٣.
(٩) – ينظر: أعيان الشيعة: ٣٣٠/٨، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ٤٩٤، ٤٩٩، ٣/ ٧، ٢٤/ ١٩٩، وطبقات أعلام الشيعة: ٩/ ٥١٣، ١٢/ ٤٣٥، ١٧/ ٩٥، والفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨.
(١٠) – ينظر: أعيان الشيعة: ٣٣٠/٨.
(١١) – ينظر: أعيان الشيعة: ٣٣٠/٨، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ٤٩٤، ٤٩٩، ٣/ ٧، ٢٤/ ١٩٩، وطبقات أعلام الشيعة: ٩/ ٥١٣، ١٢/ ٤٣٥، ١٧/ ٩٥، والفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨ – ٨٩.
(١٢) – ينظر: أعيان الشيعة: ٣٣٠/٨، والذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ٤٩٤، ٤٩٩، ٣/ ٧، ٢٤/ ١٩٩، وطبقات أعلام الشيعة: ٩/ ٥١٣، ١٢/ ٤٣٥، ١٧/ ٩٥، والفهرست لمشاهير وعلماء زنجان: ٨٨ – ٨٩.
(١٣) – ينظر: أرجوزة في نظم الباب الحادي عشر، للعلامة الشهيد علي الزّنجانيّ: ١٢٨.
(١٤) – ينظر: فنخا: ٢١/ ٦٣٧.
١٥ - في (م): تعريفنا.
١٦ - التصريف عند الجرجانيّ "أن تُصَرِّفَ الكلمةَ المُفردة فتتولّد منها ألفاظٌ مختلفةٌ ومعانٍ مُتفَاوِتَةٌ"، وهذا المعنى العمليّ للتصريف الّذي قصده النّاظم، وعرّف ابن الحاجب التّصريف بقوله: "علمٌ بأصُولٍ يُعرَف بها أحوالُ أبنية الكلم الّتي ليست بإعراب"، وقد قسّمه ابنُ عصفورٍ على قسمين: لفظيّ ومعنويّ، فاللفظيّ منهما: "تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا على معنًى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم قَوَلَ إلى قَالَ"، والمعنويّ "جعلُ الكلمة على صيغ مختلفةٍ لضروبٍ من المعاني، نحو: ضَرَبَ وضَرَّبَ وتضَرَّبَ...". ينظر: المفتاح في الصرف: ٢٦، والشافية: ٨٨، والممتع الكبير: ٣٣.
١٧ - ينظر: تصريف العزّي: ٥٠ – ٥٥.
١٨ - زعم الكوفيّون أنّ الأصول ثلاثة أحرف لا غير، فما زاد من الكلمات على ثلاثة أحرف كان فيها حرفٌ زائدٌ، فكلمة (دحرج) فيها حرف زائدٌ هو الرّاء عند الكسائيّ، والجيم عند الفرّاء، وما كان على خمسة أحرفٍ، فالحرفان الأخيران زائدان عندهم، والمشهور ما نصّ عليه النّاظم وهو مذهب جمهور البصريّين. ينظر: الممتع الكبير في التصريف: ٢٠٦، وارتشاف الضرب: ١/ ٢٨.
١٩ - هذا ما نصَّ عليه الزّنجانيّ(٦٥٥هـ) "ثُمَّ الفِعلُ إمّا ثلاثيّ، وإمّا رباعيّ، وكلٌّ واحد منهما إمّا مجرَّدٌ أو مَزيدٌ فيه، وكُلُّ واحدٍ منها إمّا سالمٌ أو غير سالم"، وقد جعل النّاظم الصّحيح مرادفًا للسّالم، وقسّمه ابن الحاجب إلى صحيحٍ ومُعتَلٍّ. ينظر: الشافية: ٩، وتصريف العِزّيّ: ٥٠.
٢٠ - قال محسن القزوينيّ: "فوضَعُوا لذلك لفظَ (فعل)؛ لأنّه أعمّ الأفعال معنًى، ويصحّ في معنى كلّ فعل، نحو: فعَلَ الضّرب، وفَعَلَ النّصرَ، وفَعَلَ المنعَ، وغير ذلك، ولكونه مشتملًا على مراتب الحروف من الشّفة والحلق والوسط". توشيح الوافية بمعان كافية: ١٢٥.
٢١ - في (م): (المجرّد).
٢٢ - ينظر: تصريف العِزّيّ: ٥٠.
٢٣ - الأصل أنّه لا يكون فَعَلَ في الماضي على يَفْعَلُ في المُضارع، إلّا إذا كان عينه أو لامُه حرف حلقٍ، وقد وردت أفعالٌ على فَعَلَ يَفْعَلُ ليس عينها ولا لامها حرف حلقٍ، هي: أَبَى يَأْبَى، وقَلَى يَقْلَى، وجَبَى يَجْبَى، وسَلَى يَسْلَى، وخَظَى يَخْظَى، وغَضَضْتَ تَغَضُّ، وبَضَضْتَ تَبَضُّ، وقَنَطَ يَقْنَطُ، وغَسَى يَغْسَى، ورَكَنَ يَرْكَنُ. ليس في كلام العرب: ٢٨ – ٢٩.
٢٤ - في (ر) و(م): عَيْنُهُ قد بَانا.
٢٥ - عَدّ ابن الحاجب الألف من أحرف الحلق، إذ قال في شرحه على الشافية: "جاء على فَعَلَ يفْعَلُ من غير حرف حلقٍ؛ وكأنّهم رَاعَوا ما علموا أنّ الياءَ تصيرُ إليه، وهي الألفُ، والألفُ حرفُ حلقٍ، ففتَحُوا لذلك". شرح الشافية للمصنّف: ٣٤٣ – ٣٤٤.
٢٦ - الغَابرُ في اللغة من الأضداد، يُقَال للماضي، ويقال للباقي، والمراد بالفعل الغابر عند الصرفيّين ومنهم النّاظم الفعل المضارع، وبعضهم يسمّي الماضِيَ غابرًا. ينظر: الأضداد لابن الأنباري: ١٢٩، ودقائق التصريف لأبي القاسم المؤدّب: ٤٦، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ٤٣، والمفتاح في الصرف: ٥٣.

[٢٧] - المَيْنُ: الكَذبُ، تقول: مِنتُ أَمينُ مَيْناً. ورَجُلٌ مَيُونٌ: كَذوبٌ. العين: ٣٨٨/٨(مين).
[٢٨] - ابن السكّيت: "واعلَمْ أنّ كلّ فعل كان ماضيه على فَعِلَ مكسور العين، فإنّ مستقبلَه يأتي بفتح العين، نحو عَلِم يَعْلَمُ، وكَبِر يَكْبَرُ، وعَجِل يعجَلُ، إلّا أربعة أحرف "جاءت نوادر، قالوا: حَسِب يَحْسِبُ ويَحْسَبُ، ويَئِس يَيْئِسُ ويَيْأَسُ، ويَبِس يَيْبِسُ وَيَيْبَسُ، ونَعِم يَنْعِمُ وَيَنْعَمُ، فإنَّ هذه الأحرُفَ من الفعل السالم جاءت بالفتح والكسر، ومِنَ الفعل المُعتَلّ ما جَاءَ ماضيه ومستقبلُه بالكسر: وَمِق يَمِق، ووَفِق يَفِق، ووَثِق يَثِق، ووَرِع يَرِع، ووَرِم يَرِم، ووَرِث يَرِث، ووَرِهي الزند يَرِهي، ووَلِي يَلِي". إصلاح المنطق: ٢١٦.
[٢٩] - يقال: سَرْهَدْتُ الصَّبيَّ سَرْهَدَةً، أي: أَحسَنْت غذاءه. الصحاح: ٢/ ٤٨٧.
[٣٠] - يُقَال: أَسْجَلَ فلانٌ إذا كثُرَ خيرُه، وناقة سَجْلَاء: عظيمة الضّرع، وأَسْجَلْتُ الحوضَ: ملأْته. جمهرة اللغة لابن دريد: ١/ ٤٧٥.
[٣١] - في (ر) و(م): (بقسمَيه).
[٣٢] - أي: بقسمَيه وَضَحَ.
[٣٣] - في (ر): (بهَمْزٍ)، وفي (م): بالهَمزِ.
[٣٤] - في (ر): (فافْعَلَّ).
[٣٥] - يقال: انْجَلَى عنه الهَمُّ، أي: انكشَفَ. الصحاح: ٦/ ٢٣٠٥(جلو).
[٣٦] - الثّلاثيّ المزيد غير الملحق بغيره على ثلاثة أقسام: مزيدٌ بحرفٍ واحد، وأوزانه: أَفْعَلَ، وفَعَّلَ، وفَاعَلَ، ومزيدٌ بحرفين، وهو على قسمين: ما ابتدأ بالتّاء، وهما وزنان: تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، وما ابتدأ بالهمزة، وله ثلاثة أوزان: افْعَلَّ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، والثالث المزيد بثلاثة أحرفٍ، وأوزانه: افعَالَّ، واستَفْعَلَ، وافْعَنْلَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّلَ، وعَدَّ الناظم منها افْعَنْلَى تبعًا لعبد الوهاب الزّنجانيّ؛ ولذا قال: لا تَنْبِذَا، مخالفًا للمشهور من كونه ملحقًا بافْعَنْلَلَ، ودليلُ إلحاقه موافقة مصدره لمصدر ما أُلحِقَ به. ينظر: المفصل للزمخشري: ٢٧٩، وشرح الملوكي لابن يعيش: ٦٧، ٧٤، والشافية لابن الحاجب: ١٠٦ – ١٠٨، وتصريف العِزّيّ: ٥٢ – ٥٤، وشرح الرضي على الشافية: ١/ ٦٧ – ٦٨، والمبدع في التصريف: ١٠٢.
[٣٧] – احْرَنْجَمَ القوم: ازدحموا. قال الفراء: المحرنجم: العدد الكثير. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٥/ ١٨٩٨(حرجم).
[٣٨] - قال ابن الحاجب (في الشافية: ١٢٤): "وللمزيدِ فيه ثلاثةٌ، نحو: تَدَحْرَجَ، واحْرَنْجَمَ، واقْشَعَرَّ. وهي لازمةٌ"، وينظر: تصريف العِزيّ: ٥٤ – ٥٥.
[٣٩] - قال الجرجانيّ (في المفتاح: ٥٦): "والمتعدّي: ما جاوز الفاعلَ، كنَصَرتُهُ، وضَرَبْتُهُ، ويُسَمَّى واقعًا ومُجاوِزًا"، وينظر تصريف العزّي: ٥٥.
[٤٠] - واللّازم على حَدِّ الجُرجانِيّ: "ما يلزم الفاعل فلم يتجاوزهُ، نحو: قامَ وقَعَدَ، ويُسَمَّى غير واقعٍ، ومُطاوِعًا"، وعرّفه عبد الوهّاب الزّنجانيّ بقوله: "غير المتعدّي: وهو الّذي لم يَتَجاوز الفاعلَ إلى المفعول به، ويُسمَّى لازمًا، وغير واقعٍ". المفتاح في الصرف: ٥٦، وتصريف العِزيّ: ٥٥.
[٤١] - أي: يَصير الفعل اللّازم متعدّيًا بزيادةِ الهمزةِ في أوّلِهِ، نحو: جَلَسَ، وأَجْلَسَ، أو بالتّضعيف، نحو: فَرِحَ، وفَرَّحَ، وبحرفِ الجَرِّ، نحو: خرجتُ به، ويتعدَّى اللازم أيضًا بتضمينه معنى المتعدّي، نحو قول أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام): إنَّ بشرًا قد طَلَعَ اليمنَ، أي: بَلَغَ. ينظر: المفصل: ٢٥٨، وتصريف العِزّي: ٥٦، والمساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل: ١/ ٤٢٨.
[٤٢] - في (ر): (كأَجْلِسْ مَنْ وَعَوا)، وفي (م): (كأَمِّنْ مَنْ دَعَوا).
[٤٣] - في (م): (الماضي).
[٤٤] - من (ر) و(م): (الماضي)، وفي الأصل: (الماضِ).
[٤٥] - قال عبد الوهّاب الزّنجانيّ: "أمّا الماضي فهو الفعلُ الَّذِي دَلَّ على معنًى وُجِدَ في الزَّمَان المَاضِي". تصريف العِزّيّ: ٥٧.
[٤٦] – تَحَرَّكَ أوّلُه؛ لتعذُّر الابتداء بالسّاكن، وأمّا الفتحُ فلكونِه أخفّ الحركات. ينظر: شرح التصريف للأبزريّ: ١٤١.
[٤٧] – إجابة عن سؤال مقدّر أن يُقَال: إنّ المبنيّ للفاعل من الماضي ما كان أوّله مفتوحًا أو كانَ أوّلُ متحرّكٍ منه مفتوحًا، وهذه الأفعال – وهي: اِفْعَلَّ، واِفْتَعَلَ وغيرهما ممّا في أوّله همزةُ وصلٍ – أوائلُها مكسورة، وتوضيحه أنّ حركات الألفات اللّاتي في أوائل هذه الأفعال غير مُعتبرةٍ؛ لأنّ هذه الألفات زوائدُ أُتِيَ بها وأُثبِتَ في الابتداء ليُتوصّل بها إلى النّطق بالسّاكن؛ لأنّ الفاء فيها ساكنة، وإذ كان قبلها شيءٌ يُبتَدأ به تسقُطُ؛ لعدم الاحتياج إليها، ولا اعتبار لها في الخطِّ، فإذا كان كذلك فأوّلُ متحرّك هو الحرف الثّالث، إذ الفاءُ ساكنةٌ. ينظر: شرح التصريف للأبزري: ١٤٥.
[٤٨] – كان ينبغي أنْ ينصّ على أنّ المبني للمفعول ما كان أوّله مضمومًا أو كان أوّل متحرّكٍ منه مضمومًا، كما نصّ على الفتح في أوّل المبنيّ للفاعل، وكما كان العزّيّ قد نصّ عليه؛ لأنّهم إذا اقتصَرُوا على النصّ على ضمّ أوّله، التَبَسَ المبنيّ

للمفعول في (أُعْلِمَ) بالمبنيّ للفاعل المضارع من المتكلّم (أُعْلِمُ) عند الوقف؛ والتبس بالأمرِ في قولهم: ألا اقْتَدِر، وألَا استَخْرِجْ؛ لسقوط حركة الهمزة في الدّرج. ينظر: تصريف العزّي: ٥٨، وشرح التصريف للأبزري: ١٥٠.

(٤٩) – يُفَرَّق بين هذه الزّوائد الّتي تُزاد في المضارع وما زيد في أوّل الماضي في مثل أَكْرَمَ وتَكَسَّر ونرجس ويَرنأ أنّ هذه الأحرف تُزاد في المضارع للدلالة على المتكلّم إنْ كان الزائد الهمزة، أو الغائب إن كان الزائد الياء، أو الغائبة أو المخاطب إن كان الزائد التّاء، أو المتكلّمين إن كان الزّائد النّون، ولا يتحقّق هذا عند زيادة الهمزة أو التّاء في أوّل الماضي. ينظر: شرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٥٥، وهمع الهوامع: ١/ ١٦ – ١٧.

(٥٠) – المراد بالحال هنا "أجزاء من طَرَفَي الماضي والمستقبل، يعقُبُ بعضُها بعضًا من غير فرط مهلةٍ وتراخٍ". شرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٥٨.

(٥١) – التفتازانيّ: "لأنّهما حرفَا استقبال وضعًا، وسُمِّيَا حرفَي تنفيسٍ، ومعناه: تأخيرُ الفعلِ في الزمان المستقبل وعدمُ التّضييق في الحال". شرح تصريف العزيّ للتفتازانيّ، تحقيق: د. محمد ذنون يونس: ١٧٢ – ١٧٣.

(٥٢) – هذا مذهب الكوفيين، أمّا البصريّون فعلى القول بأنّ قولنا: "إنّ زيدًا ليفعَلُ" صالحٌ أن تريد به الحال، وصالح أن تريد به الاستقبال، فإذا أريد به الحال قيل: إنّ زيدًا ليفعل الآن، ورجّح ابنُ مالك رأي البصريين. ينظر: شرح السيرافي: ١/ ٤٨، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/ ٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٢.

(٥٣) – تصريف العزيّ: ٥٩ – ٦٠، وينظر: المفصّل: ٢٤٤.

(٥٤) – في (م): (فتحًا).

(٥٥) – من الأصل، وفي (ر): فَضَمُّها.

(٥٦) – إنّما ضُمَّ أوّلُ ما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ فلأنّه لو فُتِحَ أوّلُه في مثل يُكرِمُ، فقيل: يَكْرِمُ، لم يُعلَم أنّه مضارع المجرّد أو المزيد فيه بحرف، ثمّ حُمِلَ عليه كلّ ما كان ماضيه على أربعة أحرف. ينظر: شرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٦٠.

(٥٧) – في (ر): ورَسْمُها.

(٥٨) – أي: كسرُ ما قبل آخره علامة على كونه مبنيًّا للفاعل بخلاف المبنيّ للمفعول الّذي يكون ما قبل آخره مفتوحًا.

(٥٩) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "فالمبنيّ للفاعل منه: ما كان حرفُ المضارَعَةِ منه مفتوحًا إلّا ما كان ماضِيه على أربعةِ أحرفٍ، فإنّ حرفَ المضارَعَةِ منه يكون مضمومًا أبدًا، نحو: يُدَحْرَجُ ويُكرِمُ ويُقَاتِل ويُفِرّحُ. وعلامةُ بناءِ هذه الأربعةِ للفاعلِ كونُ الحرفِ الّذي قبل آخِرِهِ مكسورًا أبدًا". تصريف العزيّ: ٦٠.

(٦٠) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "والمبنيّ للمفعول منه: ما كانَ حرفُ المُضارَعَةِ منهُ مضمومًا وما قبل الآخر منه مفتوحًا؛ نحو: يُنصَرُ، ويُدَحْرَجُ، ويُكرَمُ، ويُفَرَّحُ، ويُقَاتَلُ، ويُستَخرَجُ". تصريف العزيّ: ٦١.

(٦١) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "واعلَمْ أنّه يَدخُلُ على الفعل المُضارع (ما) و(لا) النّافيَتَان، فلا تُغَيّرَانِ صيغَتَهُ ... "، أي: "لا يعملان فيه لفظًا، وقد سُمِعَ من العربِ الجزمُ بلا النافية إذا صلح قبلها كي، نحو: جئتُهُ لا يَكُنْ له عليّ حُجَّة". تصريف العزيّ: ٦١، وينظر: شرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٦٣

(٦٢) – في (ر) و (م): لا يَسْقُطُ النُّونُ.

(٦٣) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "ويَدْخُلُ الجازِمُ، فيَحذِفُ منهُ حرَكَةَ الوَاحِدِ، والواحدةِ الغائبة ونونَ التثنية والجمع المذكّر والواحدة المخاطبة . ولا يحذِفُ نونَ جماعة المؤنّث، فإنّه ضميرٌ". تصريف العزيّ: ٦٢.

(٦٤) – في (ر) و(م): "كلن".

(٦٥) – ينظر: تصريف العزّيّ: ٦٣.

(٦٦) – سُمِّيَ بذلك لأنّه يحصل بالصيغة الصرفيّة المخصوصة، وليس بلام الأمر. ينظر: شرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٦٩.

(٦٧) – ذهب الكوفيّون إلى أنّ فعل الأمر بالصيغة الموجّه للحاضر المعرّى عن حرف المضارعة معربٌ مجزوم، وأصل (افْعَلْ): لِتَفْعَلْ، فحذفت اللّام لكثرة الاستعمال، والبصريّون على خلاف ذلك، إذ ذهبوا إلى أنّه مبنيّ جرى مجرى المضارع المجزوم. ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٥٧، والإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: ٤١٤.

(٦٨) – في (ر) و(م): قد كانا.

(٦٩) – ينظر: تصريف العزّيّ: ٦٤.

(٧٠) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "وإنْ كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا، فتحذف منه حرف المضارعة، وتأتي بصورة الباقي مجزوماً مزيداً في أوّله همزة وصل، مكسورة إلّا أن يكون عين المضارع منه مضموماً، فتضمُّها، وتقول: انْصُرْ انْصُرا انْصُروا الى آخره، وكذلك: اضْرِبْ اضْرِبا اضْرِبُوا إلى آخره، وَاعلَمْ وانْقَطِعْ واجتَمِعْ واسْتَخْرِج، وفتحوا همزة أَكْرِمْ بناءً على الأصل المرفوض، فإنّ أصل تُكْرِمُ، تُؤَكْرِمُ". تصريف العزيّ: ٦٤ – ٦٥.

(٧١) – اختُلِفَ في المحذوفِ، فمذهب سيبويه والبصريين أنّ المحذوفة هي الثانية؛ لأنّ الأولى هي حرف المضارع، وقد زيدت لتكون علامة عليه، وحذفها مُخِلٌّ، ولأنّ الثّقل ناشئٌ من الثّانية، ومذهب الكوفيّين أنّ المحذوفة هي الأولى؛ لأنّ الثانية للمطاوعة، وحذفُها مُخِلٌّ، وبعض العلماء جوّز الأمرين. ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٣/ ٢٩٠، وشرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٧٣.

(٧٢) – قال تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُ تَصَدَّى﴾[عبس: ٦].

(٧٣) – عبد الوهاب الزنجاني: "واعلَمْ أنّه إذا اجتمع تاءان في أوّل مضارع، نحو: تَفَعّل، وتَفَاعَلَ، وتَفَعْلَلَ، فيجوز إثباتهما، نحو: تَتَجَنَّبُ، وتتقَاتَلُ، وتَتَدَحرَجُ، ويجوزُ حذف إحداهما؛ كما في التنزيل: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾ و﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ و﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ﴾". تصريف العزّي: ٦٥.

(٧٤) – ابن يعيش: "والعلّةُ في هذا الإبدال أنّ الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء من حروف الاستعلاء، وهي مُطبَقَة، والتّاء حرفٌ مهموسٌ منفتحٌ غير مستعلٍ، فكرهوا الإتيان بحرفٍ بعد حرفٍ يضادُّه وينافِيه، فأبدَلُوا من التّاء طاءً؛ لأنّهما من مخرجٍ واحدٍ". شرح الملوكي، ابن يعيش: ٣١٧، وينظر في تعليل المسألة شرح مختصر التصريف للتفتازاني: ٧٤.

(٧٥) – عبد الوهاب الزّنجاني: "واعلَمْ أنّه متى كانَ فاءُ افتَعَلَ صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، قُلِبت تاؤه طاءً، فتقول في افْتَعَلَ مِنَ الصَّلَحِ: اصطَلَحَ، ومن الضَّربِ: اضطَرَبَ، ومن الطّرد: اطَّرَدَ، ومن الظّلمِ اظطَلَمَ. وكذلك سائر تصريفَاتِهِ، نحو: اصطَلَحَ، يَصْطَلِحُ اصطِلَاحًا، فهو مُصطَلِحٌ، وذَاكَ مصطَلَحٌ عليه، والأمر: اصطَلِحْ، والنّهي: لا تصطَلِحْ". تصريف العزّي: ٦٥ – ٦٦.

(٧٦) – في (م): أو ذَالٍ.

(٧٧) – ادَّرَى بنُو فلانٍ مكان كذا: اعتمَدُوه في الغزو، والادِّكَار من الذّكر، وزَجَرَهُ فازْدَجَرَ، أي: نهاه فانتَهَى. العين: ٤/ ٢٤٣(ذخر)، ٦/٦١(زجر)، وشمس العلوم: ٤/ ٢٠٨٤.

(٧٨) – في (ر) و(م): (مُزْدَجَرْ)، قال عبد الوهاب الزّنجاني: ومتى كان فاءُ افتَعَلَ دالًا أو ذالًا أو زايًا، قُلِبَت تاؤه دالًا، فتقول في افتَعَلَ مِنَ الدَّرءِ والذِّكْرِ والزَّجرِ: ادَّرَأَ واذَّكَرَ وازْدَجَرَ". تصريف العزّي: ٦٦.

(٧٩) – لم يعرض النّاظم لحالات قلب الواو والياء والثّاء في افتعل تاءً، وقد عرض لها عبد الوهاب الزّنجاني إذ قال: "ومتى كان فاءُ افتَعَلَ واوًا، أو ياءً أو ثاءً، قُلِبَت الواوُ والياءُ والثّاءُ تاءً، ثُمَّ أُدغِمَت في تاءِ افتَعَلَ؛ نحو: اتَّقَى، واتَّسَرَ، واتَّغَرَ". تصريف العزّيّ: ٦٧.

(٨٠) – سقط هذا البيت من (ر) و(م).

(٨١) – أجاز يونس والكوفيّون دخول نون التوكيد الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء مع بقائها على السّكون عند يونس ومتحرّكةً بالكسر عند غيره؛ حملًا على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيف النّون، وهذا خلاف مذهب الخليل وسيبويه الّذي نصّ عليه المؤلّف والنّاظم. ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٥٢٧، وشرح السيرافي: ٤/ ٢٦١، وشرح مختصر التصريف للتفتازانيّ: ٨٠.

(٨٢) – في (م): في بَينِ.

(٨٣) – في الأصل و(م): كَمَدٍّ.

عبد الوهاب الزّنجانيّ: "ويَلحَقُ الفعلَ غير الماضي والحالِ نونَانِ للتّأكيد: خفيفة ساكنةٌ، وثقيلة مفتوحَة، إلّا فيما يَختَصُّ به، وهو فِعلُ الاثنين مطلقًا، وجماعة النّساءِ، فهي مكسورة فيهما أبدًا، فتقول: اذْهَبَانِّ، للاثنين، واذْهَبْنَانِّ للنّسوة، فتُدخِلَ ألفًا بعد نونِ جمع المؤنّث لتفصِلَ بين النُّونات، ولا تُدخِلُهما الخفيفةَ؛ لأنّه يلزَمُ التقاءُ السّاكنين على غير حَدِّه، فإنَّ التقاء السّاكنين إنّما يجوز إذا كان الأوَّلُ حرفَ مَدٍّ، والثّاني مُدغَمًا، نحو: دابَّة، و﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾". تصريف العزّي: ٦٧ – ٦٨.

(٨٤) – آل عمران: ١٨٦، من البلاءُ: الاختبار، ويكون في الخيرِ والشرّ.

(٨٥) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "وتُحذَف من الفعلِ معهمَا النّونُ الّتي في الأمثلة الخمسةِ، وهي: يَفْعَلَانِ، وتَفعَلَان، ويَفعَلُون، وتَفعَلون، وتَفعَلين. وتُحذف واوُ يفعلُون وتَفعَلُون وياءُ تَفْعَلِين إلّا إذا انفَتَحَ ما قبلَهُمَا، نحو: لا تَخشَوُنَّ ولا تَخشَينَّ و﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ و﴿فإمَّا تَرَينَّ﴾". تصريف العزّي: ٦٨.

(٨٦) – في الأصل: لا يُبْرَزُ.

(٨٧) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "ويُفتَحُ مع النّونين آخر الفِعلِ إذا كان فعلَ الواحِدِ والواحدة الغائبة، ويُضَمُّ إذا كان فِعلَ جماعةِ الذّكور، ويُكسَرُ إذا كان فِعْلَ الواحدة المخاطبة، فتقول في أمر الغائب مؤكّدًا بالنّون الثقيلةِ: لِيَنصُرَنَّ، لِيَنصُرَانِّ، لِيَنصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ، لِتَنْصُرَانِّ، لِيَنصُرْنَانِّ، وبالخفيفة: لِيَنْصُرَنْ، لِيَنْصُرُنَّ، لِتَنْصُرَنَّ. وتقول في أمر الحاضر مؤكِّدًا بالنّون الثقيلَةِ: انصُرَنَّ، انصُرَانِّ، انصُرُنَّ، انْصُرِنَّ، انصُرَانِّ، انصُرْنَانِّ، وبالخفيفة: انْصُرَنْ، انصُرُنْ، انصُرِنْ". تصريف العزّي: ٦٨ – ٦٩.

(٨٨) – ينظر: تصريف العزّي: ٦٩ – ٧١.

(٨٩) – الرَّحيم مثالًا لاسم الفاعل بمعنى الرّاحِم، والقَتيل مثالًا لاسم المفعول بمعنى المقتول، ويتساوى لفظ المذكّر والمؤنّث في الّذي بمعنى المفعول إذا ذُكِرَ الموصوفُ، نحو: رجلٌ قتيل، وامرأة قتيلٌ، فإذا لم يُذكَر الموصوف وجب التأنيث؛ خوفَ اللبس، فيقال حينئذ: رأيتُ قتيلًا وقتيلَةً. ينظر: شرح مختصر التصريف: ٨٩ – ٩٠.

(٩٠) – في الأصل: نَصَعْ.

(٩١) – شذَّ مُسْهَبٌ من أسهَبَ على مُفْعَل بمعنى مُفْعِل، وبَاقِلٌ من أَبْقَلَ على فَاعِل، والقياس: مُبقِل، ووارِسٌ من أورَسَ على فَاعِل، والقياس: مُورِس، وعاشِبٌ من أعشَبَ، ومَاحِل من أَمحَلَ، ويَافِعٌ من أيفَعَ، ولاقِحَةٌ من ألقَحَت. ينظر: المفتاح في الصرف، الجرجانيّ: ٥٨.

(٩٢) – أي: كالفعل المضاعف على وزن افتَعَلَ، والتقدير: مفْتَظِطٌ في اسم الفاعل، ومُفْتَظَظٌ في اسم المفعول، ومثله الأجوف على ما سيأتي، وافتَظَّ: شَقَّ. ينظر: الصحاح: ٣/ ١١٧٦ (فظظ).

(٩٣) – ينظر: تصريف العزّي: ٧٢ – ٧٥.

(٩٤) – كذا في الأصل، وفي (ر) و(م): في المُضاعف، وقد أثبتّ ما أثبتّه؛ لأنّ العزّيّ قال: "فصلٌ في المضاعف: ويُقَال له: الأصَمُّ؛ لشدّته". تصريف العزّي: ٧٢.

(٩٥) – من الأصل، وفي (ر) و(م): فرعُهُ يَؤُمُّ.

(٩٦) – كذا في الأصل، و(ر) و(م): يُمَاثِلُ.

(٩٧) – في الأصل: أَعَدَّهُ الّذِي.

(٩٨) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "وهو من الثّلاثيّ المجرّد والمزيد فيه: ما كان عينُه ولامُه من جِنسٍ واحدٍ، كرَدَّ، وأعَدَّ، فإنّ أصلَهما رَدَدَ وأعدَدَ، فأُسْكِنَتِ الدّالُ الأولى، وأُدغِمَت في الثّانية". تصريف العزّي: ٧٢.

(٩٩) – عبد الوهاب الزّنجانيّ: "ومِنَ الرّباعيّ: ما كان فاؤه ولامُهُ الأُولَى من جِنسٍ واحدٍ، وكذلك عينُهُ ولامُهُ الثّانية من جِنسٍ واحدٍ، ويُقَالُ لهُ: المُطَابِقُ أيضًا، نحو: زَلزَلَ، يُزَلزِلُ، زَلزَلَةً، وزِلْزَالًا". تصريف العزّي: ٧٢، وينظر: المفتاح في الصرف: ٣٩.

المعنى: قَرْقَرَ البعيرُ: إذا صفَا صُوتُه ورَجَّع، وبعيرٌ قَرقَارُ الهَدِير: إذا كان صافِيَ الصّوت في هديره. ينظر: الصحاح: ٢/ ٧٩٠ (قرر).

(١٠٠) – وأَملَيتُ الكِتَابَ أُمْلِي، وأَمْلَلْتُهُ أُمِلُّه، لغتان، واستملَيتُهُ الكتابَ: سألتُهُ أن يُمليَه، ويقَال أيضًا: أَملَيتُ له في غَيّه: إذا أَطَلْتُ، وأَمْلَى اللهُ له، أي: أمهلَه وطَوَّلَ له، وأَملَيتُ البعيرَ: إذا وَسَّعتُ له في قيده. الصّحاح: ٦/ ٢٤٩٧ (ملا).

(١٠١) – مَسِستُ الشيءَ بيَدي مَسّاً، وحكى أبو عبيدة: مَسَسْتُ الشّيءَ بالفتح، ومسْتُ، مخفف، ورجل مَمْسُوسٌ من الجُنُون، وحكى الجَوهَرِيُّ مَسْتُ ومِسْتُ بفتح الميم وكسرها. ينظر: العين: ٧/ ٢٠٧، والصحاح: ٣/ ٩٧٨ (مسس).

(١٠٢) – أي: أَحْسَسْتُ، قال عبد الوهاب الزّنجانيّ: "وإنّما أُلحِقَ المضاعَفُ بالمُعتَلّاتِ؛ لأنّ حرفَ التّضعيفِ يلحَقُهُ الإبدالُ، كقولهم: أملَيتُ بمعنى أملَلتُ. والحذفُ، كقولهم: مِسْتُ وظِلْتُ، بفتح الفاء وكسرها فيهما، وأحَسْتُ، أي: مَسِسْتُ وظَلِلْتُ وأَحْسَسْتُ". تصريف العزّيّ: ٧٣.

(١٠٣) – في (ر) و(م): يَمْدُدْنَ.

(١٠٤) – اقشَعَرَّ جلدُ الإنسانِ اقشِعرارًا إذا أخذَته قشعريرة، أي: رِعدَة. ينظر: القاموس المحيط: ٤٦٢(قشعر).

(١٠٥) – الزمخشريّ: "وإذا أدخلتَ الجازمَ على فعل الواحد من المكسور العينِ أو المفتوح العين كقول: يَدِبُّ، ويُحِبُّ، ويُحادُّ، ويستَحِبُّ، ويَعَضُّ، فلَكَ فيه ثلاثة مذاهب: لم يَدِبَّ، ولم يَدِبِّ، ولم يَدْبُب، ولم يُحِبَّ، ولم يُحِبِّ، ولم يُحبُبْ، .... وكذلك الحكمُ في كلّ ما في آخِرِهِ حرفَانِ من جنسٍ واحدٍ أُغِمَ أَوَّلُهُمَا في الثّاني كيَقْشَعِرُّ ولم يَقْشَعْرِر. وأمّا إذا كان العَين مضمومًا كقولك: (يَشُدُّ)، و(يَمُدُّ)، فلك فيه أربعة مذاهِبَ: الضَّمّ، والفتح، والكسر، وفكّ الإدغام، تقول: (لَم يَشُدُّ ُ)، و(لم يَشْدُدْ)". المفيد في التصريف للزمخشريّ: ١٣٦ – ١٣٧.

(١٠٦) – أي: في الإدغام وفكّه، قال الزمخشريُّ: "إذا كان ما قبل الحرف المدغم مكسورًا في المضارع أو مفتوحًا أو ساكنًا كقولك: يَفِرُّ، ويَعَضُّ، ويتَصَامُّ، ففيه ثلاث لغات: تقول: فِرَّ، فِرّ، اِفْرِرْ، وعَضَّ، وعَضِّ، واعْضَضْ، ... وكذلك: أَحِبَّ، وأَحِبِّ، وأَحْبِبْ، وحَابَّ، وحَابِّ، وحَابِبْ، وامْتَدَّ، وامْتَدِّ، وامْتَدِدْ، وانْضَمَّ، وانْضَمِّ، وانْضَمِمْ، واسْتَقَرَّ، واسْتَقِرّ، واسْتَقْرِرْ. ومثله كلّ ما كان في آخره إدغامٌ وما قبله مفتوح في المضارع أو مكسورٌ أو ساكنٌ كـ(يَحْمَرُّ) و(يَقْشَعِرُّ) و(يَحْمَارُّ). وأمّا إذا كان ما قبل الحرف المُدغَم مضمومًا كقولِكَ: (يَشُدُّ)، و(يَمُدُّ)، ففيه أربع لغاتٍ: (شُدَّ)، [(شُدِّ)، (شُدُّ)، (اشْدُدْ). ". المفيد في التصريف: ١٤٢.

(١٠٧) – ينظر: تصريف العزّي: ٧٦ – ٩٣.

(١٠٨) – في (ر): (وأَلِفْ).

قال الخضر اليزديّ: "واعلَم أنّ الألفَ هي الأصل في الاعتلال؛ لأنّه ليست لها قابلية التحرّك التي هي أشرف أحوال الحرف، وكأنها لملازمتها السّكون الّذي هو قريب من العدم حرف ميتةٌ، وأمّا الواو والياء فمشبهتان بها من جهة أنّهما قد تكونان ممدودتين، والألف لا تكون إلّا ممدودة قطعًا، فاكتسبتَا الاعتلال من حيث أنّهما اتّصفتَا بصفة الألف". شرح الخضر على الشافية: ١/ ١٤.

(١٠٩) – قال الرضيّ: "ولا يكون رباعيُّ الاسمِ والفعل معتلًّا ولا مضاعفًا ولا مهموزَ الفاء، ولا الخماسيّ مضاعفًا كما يجيء، وقد يكوم معتلّ الفاء ومهموزه". شرح الرضيّ على الشافية: ١/ ٣٢.

(١١٠) – ينظر: المفيد في التصريف: ١٣٠.

(١١١) – ينظر: تصريف العزّي: ٧٦ – ٧٩.

(١١٢) – سُمِّيَ مثالًا؛ لأنّه يماثل الصّحيح في خلوّ ماضيه من الإعلال وفي قبوله الحركات والسّكون. ينظر: تصريف العزّي: ٧٦، وشرح الرضي على الشافية: ١/ ٣٤، وحاشية ابن جماعة: ٢٩٦.

(١١٣) – في (ر) و(م): وإنْ.

(١١٤) – فيه أربع لغات: يَوجَلُ، وهو الأصلُ، ويَيْجَلُ، بقلب الواو ياءً؛ لأنّ الياء أخفُّ من الوا، ويَاجَلُ، بقلب الواو ألفًا؛ لأنّ الألف أخفّ منهما، ويِيْجَلُ بكسر حرف المضارع وقلب الواو ياءً، والوَجَلُ: الخوفُ، يقال: وَجِلَ وَجَلًا ومَوجَلًا. ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١١ – ١٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/ ٤٠٠، والصحاح: ٥/ ١٨٤٠ (وجل).

(١١٥) – عبد الوَهّاب الزّنجانيّ: "وتثبتُ في يَفْعَلُ بالفتح؛ كوَجِلَ يَوْجَلُ، والأمرُ منه: اِيْجَلْ، أصلُهُ: اِوْجَلْ، قُلِبَت الواوُ يَاءً؛ لسكونِها وانكِسَارِ ما قَبْلَها. فإنِ انْضَمَّ ما قَبْلَها، عَادَتِ الواوُ، فتقول: يا زَيدُ ايْجَلْ، تُلفَظُ بالواوِ، وتُكتَبُ بالياءِ. تصريف العِزّي: ٧٧، وينظر: المفيد في التصريف: ١٣٧ – ١٣٨.

(١١٦) – ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ١٠٩، والمخصّص لابن سيده: ١٢/ ٣٢٢.

(١١٧) –ينظر: أمالي ابن الشجريّ: ٢/ ١٥٦ـ و تصريف العِزّي: ٧٧ – ٧٨.

(١١٨) – اليُمْنُ: البرَكَةُ، وقد يَمُنَ ويَمِنَ ويَمَنَ ويُمِنَ، فهو ميمون، أي: مُبَارَكٌ. ينظر: القاموس المحيط: ١٢٤١ (يمن).

(١١٩) – زيد بعد هذا البيت في غير الأصل:

يُقلَبُ في المَجهُول واوًا وكَذَا ... فِي الأَمْرِ مِنْ مضمومِ عينٍ أُخِذَا

(١٢٠) – الأوّل هو القياس؛ لكثرته، أمّا (ايتَعَدَ) وأشباهه فلغة بعض العرب. ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٣٣٤، وشرح الملوكي: ٢٩٥، وتصريف العزيّ: ٧٩.

(١٢١) – ينظر: شرح مختصر التصريف: ١١٦.

(١٢٢) – ينظر: تصريف العزّي: ٧٩ – ٨٣.

(١٢٣) – في الأصل: يكون.

(١٢٤) – سُمِّيَ الأجوف؛ تشبيهًا بالشيءِ الّذي أُخِذَ ما في داخله فبقي فارغًا، وقيل: لخُلُوِّ جوفِه من الحرف الصّحيح، أو لوقوع حرف العلّة في جوفه، وسُمِّيَ ذا الثلاثة؛ لأنّه مع فاعله يكون على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك. ينظر: المفتاح في الصرف: ٤١، وشرح الخضر على الشافية: ١/ ١٦٦، وتوشيح الوافية: ١٦٢ – ١٦٣.

(١٢٥) – في (ر) و(م): الأَجْوَفُ.

(١٢٦) – يريد أنّه إذا اتّصل بالماضي المجرّد المبنيّ للفاعل ضميرُ المتكلّم أو ضمير المخاطب أو ضمير جمع المؤنث الغائب نُقِلَ فَعَلَ الواويُّ إلى فَعُلَ، مثل: صَانَ، وصُنْتُ، وصُنَّا، ونُقِلَ مفتوح العين من اليائيّ إلى فَعِلَ، مثل: بانَ، وبِنْتُ، وبِنَّا، ليكون الضمُّ دالًّا على أنّ أصله فَعَلَ الواويُّ، والكسر على أنّ أصله فَعَلَ اليائِيّ. ينظر: شرح مختصر التصريف: ١١٨.

(١٢٧) – المَينُ: الكَذِبُ، قد مانَ الرَّجُلُ يَمِينُ مَينًا، فهو مائِنٌ ومَيُونٌ. ينظر: الصّحاح: ٦/ ٢٢١٠.

(١٢٨) – الأصلُ في المبني للمجهول من الأجوف ضمّ أوّله وكسر وسطه، أي: قُوِلَ وبُيِعَ، ولكنّه حصل فيه تغييرٌ؛ للتخلّصِ من الثّقل، وفي بنائه ثلاث لغاتٍ، أوّلها: أن تُنقَلَ كسرة العين إلى فاء الكلمة بعد حذف ضمّتها، وتبقى العين ساكنة في اليائيّ، وتُقلَبَ ياءً في الواويّ، والثانية: أن تبقَى ضمّة الفاء، وتسلم الواو في الواويّ بعد حذف كسرتها، وأن تقلب الياء واوًا في اليائيّ بعد حذف كسرتها، وتبقى الضمّة في فاء الكلمة، والثالثة: الإشمام بضمّ الشّفتين عند النطق بحركة الفاء بين حركتَي الضمّ والكسر ممتزجة منهما، وأفصح هذه اللغات اللغة الأولى. ينظر: همع الهوامع: ٦/ ٣٧ – ٣٨.

(١٢٩) – سقط البيت من (ر) و(م).

والحنيف: النّاسك، وهو أيضًا: المستقيم الطريقة. ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ١١١ (حنف).

(١٣٠) – التفتازانيّ: "أمّا النّقلُ فهو نقلُ حركتَي الواوِ والياءِ إلى ما قبلهما، فإنّ الأصلَ يَخْوَفُ ويَهْيبُ كيَعْلَمُ، وأمّا القلبُ فهو قلبُ الواوِ والياءِ ألفًا لتحرّكهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما". شرح مختصر التعريف: ١٢٢.

(١٣١) – حكى أبو زيدٍ وابنُ دريد أنّ العربَ تقول في هذا: استَجَابَ واستَجوَبَ، واستصَابَ واستَصوَبَ، هَكَذَا كل مَا كَانَ على هَذَا الْوَزْن فَهُوَ: مستجوَب ومستصوَب ومستجِيب ومستصِيب ومستجاب ومستصاب، هَذَا قِيَاس مطّرد عِنْدهم. ينظر: جمهرة اللغة: ٣/ ١٣١١، والصحاح: ٢/ ٥٦٣، والتخمير: ٤/ ٣٩٠.

(١٣٢) – الأصل في مصدر أقامَ إقوَامًا، مثل: أكرمَ إكرامًا، وفي مصدر استقامَ استِقْوَامًا، مثل: استخرج استخراجًا، فأُعلّت الواو في وسطه، فصار: إقامًا واستقامًا، فحذفت الألف من وسطه وعُوِّضَ عن المحذوف بالتّاء في آخره، فصار: إقامة، واستقامة، واختلف العلماء في المحذوف، فالمحذوف عند الخليل وسيبويه الألف الثانية؛ لأنّه حرفٌ زائدٌ، والمحذوف عند الأخفش والفراء الألف الأولى الّتي تقابل عين الكلمة. ينظر: شرح السيرافي: ٤/ ٤٥٨، شرح التصريف للثمانيني: ٤٦٣.

(١٣٣) – والمبنيّ للمفعول من هذه الأفعال وأشباهها بأن يقال من قَاوَلَ: قُووِلَ، ومن تَقَوَلَ: تُقُووِلَ، بلا إدغام، لئلّا يلتبس بالمبنيّ للمفعول من قَوَّلَ وتَقَوَّلَ، والمبني للمفعول من سَايَرَ: سُوِيرَ، ومن تَسَايَرَ: تُسُوِيرَ، من غير قلبِ الواو ياءً؛ هربًا من الالتباس بالمبني للمفعول من زَيَّنَ وتَزَيَّن، وهو من الأخيرين: زُيِّنَ، وتُزُيِّنَ، ولم يذكر النّاظم هذا. ينظر: شرح مختصر التصريف: ١٣١.

(١٣٤) – أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، أخذ النحو عن سيبويه، وكان أكبر منه، وكان مُعلّمًا لولد الكسائيّ، وكان الأخفش من أعلم النّاس في زمانه بعلوم العربية وأحذق أصحاب سيبويه، له: كتاب الأوسط في النحو، ومعاني القرآن، وغيرهما، تُوفِّيَ سنة ٢١٠ هـ، وقيل: ٢١٥ هـ، وقيل: ٢٢١ هـ. ينظر: إنباه الرواة عن أنباه النحاة: ٢/ ٣٦ – ٤٢، وبغية الوعاة في طبقاة اللغويين والنحاة: ١/ ٥٩٠ – ٥٩١.

(١٣٥) – ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ المحذوف واو مفعول؛ لأنّها زائدة، والزيادة أولى بالحذف من غيرها، أمّا ما يقابل عين مفعول فليس بمحذوف، والوزن عندهما مَفُعْل، وذهب الأخفش إلى أنّ المحذوف عين مفعول، والوزن عنده في اليائيّ مَفِيلٌ، وفي الواويّ: مَفُولٌ، وحسَنَ المازنيُّ القولين، وعدَّ قول الأخفش أقيس. ينظر: المقتضب: ١/ ١٠٠ – ١٠١، والأصول في النحو: ٣/ ٢٨٢ – ٢٨٣، والمنصف: ١/ ٢٨٧ – ٢٨٨، وشرح التصريف للثمانيني: ٣٨٩ – ٣٩٢.

(١٣٦) – لغة تميم الإتمام في ذوات الياء، قالوا: مبيُوع، ومَغيُومٌ، وثُفّاحة مطيُوبَة، وأجاز المبرّد تتميم مفعول من ذوات الواو الّتي هي عين الكلمة، فقال في مَقُول: مَقْوُولٌ، وفي مَصُوغ: مَصْوُوغ، وخطّأه أبو عليّ. ينظر: المنصف: ١/ ٢٨٣ – ٢٨٥، والممتع الكبير في التصريف" ٣٠٠، وشرح الكافية الشافية، ابن مالك: ٤/ ٢١٤٣.

(١٣٧) – قال الزّنجانيّ: "والمحذوفُ واوُ المفعولِ عند سيبويه، وعينُ الفعلِ عند أبي الحسن الأخفش، وبنو تميم يُثبتون الياءَ، فيقولون: مَبْيُوعٌ". تصريف العزيّ: ٨٣.

(١٣٨) – ينظر: تصريف العزّيّ: ٨٤ – ٩١.

(١٣٩) – سُمِّيَ ناقصًا؛ لنقصانه بعض الإعراب، ولنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف، وسُمِّي ذا الأربعة؛ لأنّه إذا أخبرت عن نفسك في الماضي كان على أربعة أحرف. ينظر: تصريف العزيّ: ٨٤، وشرح الرضيّ على الشافية: ١/ ٣٥، وتوشيح الوافية: ١٦٣.

(١٤٠) – يُقَال: انتَحَى في الأمر، أي: جَدَّ فيه، وقيل: انتَحَى، أي: مال على أحد جانبَيه، ونحى له وانتحى: اعتمد. ينظر: العين: ٣/ ٣٠٣، والقاموس المحيط: ١٣٣٧ (نحو).

(١٤١) – في (ر) و(م): المَاضِ.

(١٤٢) – سَرُوَ يَسرُو سَرَاوَةً، أي: صارَ سَرِيًّا. ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٣٧٥ (سرو).

(١٤٣) – إنّما تُحذف اللّام إذا اتّصل به واو ضمير جماعة الذّكور في كلّ حالٍ؛ لأنّ اللام وما قبله متحرّكان، وحركة اللّام الضّمّة؛ لأجل واو الجماعة، وحركة قبلها إن كانت فتحةً تُقلَب الواو ألفًا، وتُحذف الألف لالتقاء السّاكنين، وإن كان حركة ما قبل اللّام ضمّة أو كسرة تسقطان أو تُنقَلان؛ لثقلهما على لام الكلمة، فتسقطُ اللّام لالتقاء السّاكنين، فوجب الحذفُ، وتُحذَف إذا اتصل بالماضي تاء التأنيث إذا انفتح ما قبل لام الكلمة؛ لالتقاء السّاكنين أيضًا، أمّا في غير اتصاله بضمير جماعة الذكور وبتاء التأنيث فلا يلتقي السّاكنان، فتثبت لام الفعل في آخره. ينظر: شرح مختصر التصريف: ١٣٨ – ١٣٩.

(١٤٤) – قال ابن يعيش: "الأصل: رَمَيُوا و"غَزَوُوا، فتحرّكت الياء والواو، وانفتح ما قبلهما، فقُلبا أَلِفَين، ثمّ وقعت الواو التي هي ضمير الفعل بعدها، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة قبلها تدلّ على الألف المحذوفة. فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضمّ عارض فيها". شرح المفصل لابن يعيش: ٤/ ٢٠٩.

(١٤٥) – في (ر) و(م): عَلَيهِ إلَّا الضَّمُّ حَيْثُ تَلتَقِي.

(١٤٦) – أصل رَضُوا: رَضِوُوا، قُلِبَت الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها، فصار: رَضِيُوا، ثم نُقِلَت الضمّة إلى ما قبلها، فبقيت الياء ساكنة، فالتقى سكونَا الياء وواو الجماعة، فَحُذِفَت الياء لالتقاء السّاكنين. ينظر: المفتاح في الصرف: ٧٥، والممتع الكبير: ٣٣٨ – ٣٣٩.

(١٤٧) – سقط من الأصل: يَرْمِي.

(١٤٨) – تَمَطَّى النَّهارُ وغيرُه، أي: امتَدَّ وطَال. ينظر: القاموس المحيط: ١٣٣٥ (مطا).

(١٤٩) – في (ر) و(م): وتَقَلْسَى.

تَقَلْسَى وتقلنَسَ: إذا لبس القلنسوة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٢٣٤ (قلس).

(١٥٠) – أي: يتساوى لفظ الفعل من باب يرمي ويرضي إذا أسند إلى ضمير جماعة الإناث وياء المخاطبة، فيقال: تَرمِينَ، فيهما معًا، والوزن يختلف، فأمّا ترمِين المسند إلى ضمير جماعة الإناث فوزنه (تَفْعِلْنَ)، وأمّا تَرمِينَ المسند إلى ياءِ المخاطبة، فأصله: تَرمِيين، فأسكنت الياء؛ تجنّبًا لتوالي الكسرات كسرة الميم والياء، ثمّ حذفت الياء الأولى التي هي لام الكلمة؛ لالتقاء السّاكنين، فصار وزنه: تَفْعِين. ينظر: المفتاح في الصرف: ٧٦ – ٧٧.

(١٥١) – إذا أدخلت عليه نون التّوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة أعدتَ اللّام المحذوفَة، فتقول: اغْزُوَنَّ، وارْمِيَنَّ، والكوفيّون يحذفون. ينظر: شرح محتصر التصريف: ١٤٩.

(١٥٢) – في الأصل: رَامٍ رَوَامٍ.

(١٥٣) – إنّما قُلِبَت الواو ياءً لتطرّفها وانكسار ما قبلها، لا لتطرّفها فقط كما يوحي قول الناظم، وأجريت مجرى الواو في غُزِوَ، فانقلبت ياءً؛ لتطرّفها وانكسار ما قبلها، فصارت: غُزِيَ، وقبيلة طيّئ تقول في غُزِيَ ورُضِيَ ورُمِيَ: غُزَا ورُضَا ورُمَى. ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ٢٥٧، وشرح السيرافي: ٥/ ١٢٣، وشرح التصريف للثمانيني: ٣١٣، والممتع الكبير: ١٠٨.

(١٥٤) – يقَال فيه: مَرضِيٌّ من الرّضوان؛ لأنّهم استثقلوا اجتماع واوين مع الضَمّة في مَرضُوّ، وجاء: مَرْضُوٌّ؛ على الأصل والقياس. ينظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٣٨٦،٤/ ٣٨٥، وشرح التصريف للثمانينيّ: ٢٦٦.

(١٥٥) – شَرِيَ زمامُ النّاقةِ، أي: كثر اضطرابُه، وشَرَى الفرس في سيره، أي: لجَّ في سننه، فهو فرسٌ شَرِيٌّ، وشَرِي الرَّجُلُ واستشْرَى، إذا لَجَّ في الأمر. ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٣٩١ (شري).

(١٥٦) – سُمّيَ لفيفًا مقرونًا؛ لالتفاف حرفي العلّة فيه واقترانهما وعدم وجود فاصل بينهما. ينظر: شرح مختصر التصريف: ١٥٧، وتوشيح الوافية: ١٦٤.

(١٥٧) – حكى الخليل عن العرب: حَيِيَ يَحيَا، وحكاه سيبويه عن يونس عن ناسٍ كثيرٍ من العرب، وحُكِي فيه الإدغام في الماضي دون المضارع، فقيل: حَيَّ، وبه جاء التنزيل، وحكى الخليل عن بعض العرب الإدغام في الفعلين: حَيَّ يَحَيُّ، بالإدغام في الماضي والمضارع معًا. ينظر: العين: ٣/ ٣١٧ (حيو)، وكتاب سيبويه: ٤/ ٣٩٤، والمقتضب: ١/ ١٨١.

(١٥٨) - في الأصل: النقلِ والحذفِ بالالتزامِ. وفي (ر) و (م): للنّقل.

(١٥٩) – ينظر: المفصّل: ٤١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥/ ٥٠٨.

(١٦٠) – يستحيِي بياءين لغة أهل الحجاز، ويستحي بياء واحدة لغة بني تميم، والأولى هي الأصلُ، وعدّ ابنُ عصفورَ اللغة الثانية من الشّواذّ، وفي سبب الحذفِ ذهب الخليل إلى أنّ عين الكلمة حُذِفَت من (استحيَا) لالتقاء السّاكنين، وذلك أنّ العينَ لمَّا اعتَلَّت سُكِّنَت، وسُكِّنت اللام أيضًا بعدها بالإعلال، فالتقى السّاكنان، فحُذِفَت الياء؛ لالتقاء السّاكنين، وذهب المازنيُّ إلى أنّ الياء حُذِفَت تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٥٩، وشرح السيرافي: ٥/ ٣١٩، والمنصف: ٢/ ٢٠٤ – ٢٠٥، والممتع الكبير: ٣٦٩.

(١٦١) – سُمّيَ لفيفًا مفروقًا؛ لالتفاف حرفي العلّة فيه وافتراقهما للفصل بينهما بحرف صحيحٍ. ينظر: شرح مختصر التصريف: ١٦٥، وتوشيح الوافية: ١٦٤.

(١٦٢) - في (ر): بِهَا تَقِفْ

(١٦٣) - أي: قِيَن، بنون التوكيد الخفيفة، وعوَّض عن النون بالتنوين؛ كي يقف عليها بالألف.

(١٦٤) - أي: تُعاد لام الفعل المحذوفة كما تُعادُ في الفعل النّاقص عند إلحاقه بنون التّوكيد.

(١٦٥) – وَجِيَ الفَرَسُ يَجِي، وهو أن يجِدَ وجعًا في حافِرِهِ، فهو وجٍ، والأنثى: وَجْيَاء، وقيل أيضًا: الوَجَى: الحَفَا، أو أشدُّ منه. ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٥١٩، والقاموس المحيط: ١٣٤١ (وجي).

(١٦٦) - في (ر) و (م): فِعْلُ الَّذِي يَعْتَلُّ.

(١٦٧) - اسم بلد، وليس في الكلام اسم وقعت في أوّله ياءان إلّا بين، ومما جاء من المعتلّ الفاء والعين نحوُ: يوم، وويل، ولا يُبنى من هذا النوع فعل. ينظر: المنتخب من غريب كلام العرب: ٥٥٨، وتصريف العزّي: ٩٣.

(١٦٨) - ينظر: تصريف العزّي: ٩٤ – ٩٥.

(١٦٩) – في (ر): بهمزٍ.
(١٧٠) – في الأصل: فَخُذْ.
(١٧١) – لمّا كان الأصلُ أُوْكُل، وأُوْخُذ، وأُوْمُر، اجتمعت همزتان، فاستثقلتا وكَثُرَ استعمال الكلمة، فحُذِفت الهمزة الأصليّة؛ تخفيفًا، لكثرة الاستعمال، فزَال السّاكن الّذي من أجله جيء بهمزة الوصل، فاستغني عن همزة الوصل، فقالوا: خُذ، وكُلْ، مُر، ينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١١٥، وسرّ صناعة الإعراب لابن جنّي: ١/ ١١٢.
(١٧٢) – يُقَال: أَزِرَ يَأزِرُ، إذ تَقَبَّضَ ودنا بعضُه من بعضٍ. ينظر: كتاب الألفاظ لابن السكّيت: ٣٢٣.
(١٧٣) – الأَدَبُ: الظّرَفُ وحُسنُ التّنَاوُلِ، يُقَالُ: أَدُبَ يأدُبُ أَدَبًا. ينظر: المحيط في اللغة: ٩/ ٣٧٧، والقاموس المحيط: ٥٨ (أدب).
(١٧٤) – حكى الأخفش وغيرُه عن بعض العرب أنّهم قالوا: سالَ يَسَال في سَأَلَ يَسْأَلُ. ينظر: الصحاح: ٥/ ١٧٢٣ (سأل)، والمخصّص: ١٤/ ١٤.
(١٧٥) – ينظر: تصريف العزّي: ٩٥ – ٩٨.
(١٧٦) – يُقَال: آبَ يَؤوبُ، أي: رَجَعَ، والأوّابُ التّائب، والمآبُ: المرجِعُ. ينظر: الصحاح: ١/ ٨٩ (أوب).
(١٧٧) – يُقال: أسَوتُ الجرحَ آسُوه أَسْوًا، أي: داوتُهُ، فهو مَأسُوٌّ، وأَسِيٌّ. ينظر: الصحاح: ٣/ ٩٠٤ (أسو).
١٧٨ - في (ر) و(م): وقَدْ أَتَى نَحْو: رَمَى ويَأْتِي كمِثْلِ يَرْمِي الأَمْرُ منه ايْتِ

(١٧٩) – ينظر: تصريف العزّيّ: ٩٥، وشرح مختصر التصريف: ١٧٧.
(١٨٠) – الوَأيُ: الوعدُ، يُقَال: وَأَيْتُهُ وَأيًا. ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٥١٩ (وأي).
(١٨١) – يقينًا في صدر البيت فعل مضارع آخره ضمير النّصبِ نَا، أي: يَقِي، أمَّا يَقِينًا بالتنوين في آخر البيت من اليقين.
(١٨٢) – الأصلُ رَأَى يَرْأَى، ولكنّهم خفّفوا الهمزة، والهمزة إذا خُفِّفَت وكان ما قبها ساكنًا حُذِفَت، وأُلقِيَت حركتُها على السّاكن، وبنو أسد وتيم الرَّباب يهمزون فيقولون: رأَى يَرْأَى، من غير تخفيف. ينظر: كتاب فيه لغات القرآن: ١٢٥، وشرح السيرافي: ٥/ ١٧٨، ٤٣٥، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٨٨، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٠١.
(١٨٣) – في (ر) و(م): في الوزن.
(١٨٤) – يريد أنّه قد اتّفق لفظ الواحدة والجمع في خطاب المؤنث من هذا الفعل، فقيل: تَرَينَ يا هندُ، وتَرَينَ يا بنات، ولكنّ الوزن مختلفٌ، لأنّ الوزن في المسند إلى الواحدة تَفَينَ، وفي جماعة الإناث تَفَلْنَ. ينظر: شرح مختصر التصريف: ١٧٩.
(١٨٥) – في الأصل: على الأَصْلِ.
(١٨٦) – فيه لغتان: إذا أردت لغة الإتمامِ في المضارع، قلتَ في الأمر: اِرْءَ ذاك، فتأتي بهمزة الوصل لسكون الرّاء وتعذّر الابتداء بها بعد حذف حرف المضارعة، فإذا أردت التخفيف في المضارع، فقلت: يَرَى، لم تحتج إلى الإتيان بهمزة الوصل في الأمر منه؛ لزوال السبب الّذي اجتلبت له من سكون الحرف، فقلت: رَ ذاك، فإذا وقفت، قلت: رَهْ، بهاء الوقف. ينظر: المسائل الحلبيّات: ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢٥٤.
(١٨٧) – أي: في اسم الفاعل تقول: راءٍ، وفي اسم المفعول تقول: مَرْئِيٌّ.
(١٨٨) – في (ر): منها.
(١٨٩) – في (ر): أريكهم.
(١٩٠) – حكى ابن الأعرابيّ: أَرَيتُهُ الشَّيءَ إراءَةً وإرَايَةً وإرْاءَةً. ينظر: تهذيب اللغة: ٥/ ٢٣١، ولسان العرب: ١٤/ ٢٩٥ (رأي).
(١٩١) – في (ر): فَأَرِه.
(١٩٢) – في (ر): كَلَا يُرِه.
(١٩٣) – ائتَلَى وايتَلَى، أي: حَلَفَ، وائتَلَى في الأمر، أي: قصَّرَ، والائتيال: الإصلاح والسّياسَة، وقيل: المعالجة، وورد بالهمز وبالياء. ينظر: كتاب الجيم: ٣/ ١٦٨، وديوان ذي الرمّة بشرح أبي نصر الباهلي: ٣/ ١٥٥٦، وديوان الأدب: ٤/ ٢٣٤، والصّحاح: ٤/ ١٦٢٨، ٦/ ٢٢٧٠ – ٢٢٧١ (ألا)، والحاوي الكبير، الماورديّ: ١٠/ ٢٢٦.
(١٩٤) – في (ر) و(م): وشَذَّ وَاسْمَعْ.
(١٩٥) – قالوا: مَسْجِدٌ، ومَطْلِعٌ، ومَنْسِكٌ، ومَسْكِنٌ، ومَنْبِتٌ، ومَفْرِقٌ، ومَسْقِطٌ، ومَحْشِرٌ، ومَشْرِقٌ، ومَغْرِبٌ، وقياسها الفَتحُ على مَفْعَل، وجاء في بعضها الفتح، فقالوا: مَسْكَنٌ، ومَفْرَقٌ، ومَنْسَكٌ، ومَطْلَعٌ، ومَحشَرٌ، وحكى الفارابيّ عنهم أنّهم قالوا: الفتحُ في كلّها جائزٌ وإن لم نَسمَعه. ينظر: ديوان الأدب: ٢/ ١٩٠، وأفعال ابن القوطيّة: ٤.
(١٩٦) – في (ر): لكنَّ في المُعتَلّ.
(١٩٧) – هذا هو القياس، وحكى الكوفيّون مَوضَعًا – بفتح الضّاد -، وأحرفًا أخرى، وشذَّذه ابنُ جنّي. ينظر: المنصف: ١/ ١٤٢.

(١٩٨) – القياس: مَأوَى الإبِل، وحَكَى الفرّاء عن العرب أنّهم قالوا: مَأْوِي الإبِل، بالكسر، حُكِيَ: مَأقِي العين، وغلّط السيرافيّ من قال: مَأْقِي العين؛ لأنّ الميم أصليّة. ينظر: أدب الكاتب: ٥٩٤، وشرح السيرافيّ: ٤/ ٤٦٧، والمخصّص: ١٤/ ١٩٦.

(١٩٩) – قال ابنُ الحاجب: "وقد تدخُلُ على بعضها تاءُ التأنيث مع جريها على القياس ومع مخالفته، فالجاري كالمَزِلَّةِ والمَقْبَرَةِ، وغيرُ الجاري كالمَظِنَّةِ بالكسرِ، إذ قياسُهُ مَظَنَّة بالفَتحِ؛ لأنّه من ظَنَّ يَظُنُّ، فالكسرُ فيه شاذٌّ، وموقِعَةُ الطّائرِ جارٍ على القياس". الإيضاح في شرح المفصّل: ١/ ٦٣٦.

المعنى: مظَنَّةُ الشّيء: موضِعُهُ ومألَفُه الّذي يُظَنُّ كونَه فيه، والمَشْرَقَةُ: موضع القعود في الشمس. ينظر: الصحاح: ٤/ ١٥٠٠ (شرق)، ٦/ ٢١٦٠(ظنن).

(٢٠٠) – ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٩١، والأصول في النّحو: ٣/ ١٤٣، والمخصّص: ١٤/ ١٩٥، وقال محسن القزوينيّ: "وأمّا ما جاء على مَفْعُلَةٍ – بالضّمّ – كالمقبُرَةِ والمشرُقَةِ والمَشرُبَة، فأسماءٌ غيرُ مذهوبٍ بها مَذهَبَ الفعلِ". توشيح الوافية: ٣٨٠.

(٢٠١) – من الأصل، وفي (ر) و(م): مَأْذَبَة.

(٢٠٢) – قالوا: أرضٌ مقثاة، أي: يكثر فيها القِثّاء، والقِثّاء: الخِيار، والمبطَخة: الأرض الّتي يكثر فيها البِطّيخ. ينظر: العين: ٥/ ٢٠٣، وجمهرة اللغة: ١/ ٢٩٢ (بطخ)، ٢/ ١٠٨٩ (قثأ)، والصّحاح: ١/ ٤١٩ (بطخ).

(٢٠٣) – قال سيبويه: "وليس في كلِّ شيءٍ يقال إلّا أن تقيسَ شيئاً، وتعلمَ أنّ العربَ لم تُكلّم به. ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جَاوزَ ثلاثةَ أحرف، من نحو الضّفدع والثّعلب؛ كراهيّة أن يثقل عليهم، ولأنّهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب ونحو ذلك، وإنّما اختصوا بها بنات الثلاثة؛ لخفتها. ولو قلت من بنات الأربعة على قولك ماسدةٌ، لقلت: مثعلبةٌ، لأنّ ما جاوزَ الثّلاثة يكون نظير المَفعَل منه بمنزلة المفعول.". كتاب سيبويه: ٤/ ٩٤، وينظر: الأصول في النحو: ٣/ ١٤٨.

(٢٠٤) – ينظر: تصريف العزّي: ١٠١.

(٢٠٥) – أي: أوزان اسم الآلة: مِفْعَل، مثل: مِحْلَب، ومِفْعَلَة، مثل: مِصْفَاة، ومِكْسَحَة، ومِفْعَال، مثل: مِرْقَاة.

(٢٠٦) – حكى الكسائيّ في باب مِفْعَل حرفَين نادِرَين، يُقَال فيهما بالفتح والكَسرِ: مِطْهَرَةٌ، ومَطْهَرَةٌ، ومِرْقَاةٌ، ومَرْقَاةٌ، وحَكَى الفرّاء: مِرْقَاة، ومَرْقَاة، ونصّ على أنّ الفتح أكثر، وحكى ابن السّكيت الكلمتين وزاد عليهما: مِسْقَاة ومَسْقَاة، فمَن كسرَ الميم عدّها من أسماء الآلة، ومن فتحَها عدّها أسماءً لمواضِع. ينظر: النوادر لأبي مسحل: ٨٧، وإصلاح المنطق: ٢١٨، وأدب الكاتب: ٥٥٩.

(٢٠٧) - في (ر) و(م): فقَد.

(٢٠٨) –جاء مُفْعُلٌ في خمسة أمثلة، قالوا: مُنْخُل، ومُدْهُنٌ، ومُسْعُطٌ، ومُنْصُلٌ، ومُدُقٌّ، وجاء على مُفْعُلَةٍ كلمتان: مُحْرُضَة، ومُكْحُلَة، وجاء في المُدُقّ: المِدَقُّ على القياس، وجاء المِدَقَّة لغةٌ في المِدَقّ. ينظر: النوادر لأبي مسحل: ٨٧، وإصلاح المنطق: ٢١٨، وديوان الأدب: ٣/ ٥٥، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ٢٢٥٠، والمساعد: ٢/ ٦٣٨.

المعنى: المُدْهُنُ: الآلة التي جُعلَت للدُّهن، وقيل: كلّ ما يُجعَل فيه الدُّهن من زجاج أو غيره، والمُسْعُطُ: الإناء الّذي يُسْتَعَطُّ به، والمُكْحُلَةُ: اسم لوعاء الكُحل، والمُنْصُلُ: السَّيفُ، والمُدُقُّ: الّذي يُدَقُّ بِه. ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٩١، وتصحيح الفصيح وشرحه: ٣٠٩، وديوان الأدب: ١/ ٢٩٣، والمنتخب من غريب كلام العرب: ٣٣٤.

(٢٠٩) – ينظر: تصريف العزّي: ١٠١ – ١٠٢.

(٢١٠) - أي: غير الذي بهاء.

(٢١١) – إذا أردت أن تبني المرّة من الثلاثيّ المجرّد، فإمّا أن يكون مصدره خاليًا من التّاء، فيكون المرّة منه المصدر على فَعْلَة بفتح الفاء وزيادة التّاء في آخره، أو يكون المصدر مختومًا بالتّاء، فيكون المرّة بوصف المصدر المستعمل بما يدلّ على العدد، فيقال: رَحِمتُهُ رَحمَةً واحدَةً، وأمّا غير الثّلاثيّ، فعلى مصدره المستعمل إذا لم يكن مختومًا بالتّاء، ألحقتَ المصدر تّاءً ووصفته بما يدلّ على المرّة، مثل: إكرامَة واحدة، وإن كان مصدره المستعمل مختومًا بالتّاء، ميّزت بينهما بالوصف، فقلت: أجَزتُه إجازةً واحدة. ينظر: توشيح الوافية: ٣٧١ – ٣٧٢.

(٢١٢) - في (ر) و(م): كرحمةٍ مشاهدةٍ واحدة.

(٢١٣) – وورد شاذًّا: أَتَيتُهُ إِتْيَانَة، ولَقِيتُهُ لِقَاءَةً، ولَقِتُه لُقْيَانَة، وكان القياس: أَتْيَةً، ولَقْيَةً؛ لأنّه ثلاثيّ مجرّد مصدره المستعمل لا تاء فيه. ينظر: كتاب سيبويه: ٤/ ٤٥، والأصول في النحو: ٣/ ١١٠، والصّحاح: ٦/ ٢٤٨٢ (لقي)، والمفتاح في الصرف: ٦٥.

(٢١٤) – إذا أردت أن تبني الهيأة أو النّوع من الثّلاثيّ المجرّد، فهو على فِعْلَة، إذا لم يكن المصدر المستعمل آخره تاء، فإذا كان آخره، فالهيأة منه على المصدر المستعمل ووصفه بما يدلّ على الهيأة، نحو: نِشْدَة لطيفة، وأمّا إذا بنيته مما زاد على الثلاثيّ، فإذا كان آخر مصدره المستعمل تاء، وصفت المصدر بما يدلّ على الهيأة، نحو: أجَزتُه إجازَةً مُرِيحة، وإذا لم يكن مصدره المستعمل مختومًا بالتّاء، ألحقتَ مصدره تاءً ووصفته بما يدلّ على الهيأة. ينظر: توشيح الوافية: ٣٧٢ – ٣٧٣.

(٢١٥) – من الأصل، وفي (م): "تمَّ الكتابُ بِعَونِ اللهِ المَلِكِ الوَهَّاب، اللهم اغْفِر لنا ولآبائِنا وأُمَّهاتِنا بحقّ محمّد وآله الأحمَدِين الطيّبين الطّاهرين".

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أَدَبُ الكَاتب، لأبي محمّدٍ عبد الله بن مُسلم بن قُتَيبَة (٢٧٦ هـ)، حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه الدكتور محمّد الدّالي، مؤسسة الرّسالة/ بيروت، الطبعة الثانية: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حَيّان الأندلسيّ(٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمّد، مراجعة الدّكتور رمضان عبدالتّواب، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أرجوزة في نظم الباب الحادي عشر، نظم العلّامة الشهيد الشيخ المولى علي الزّنجانيّ (١١٣٦هـ)، مجلة العقيدة، العدد الثامن، جمادى الآخرة/ ١٤٣٧ هـ..
- إصلاح المنطق، لابن السّكّيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبدالسّلام محمّد هارون، دار المعارف بالقاهرة، الطبعة الثالثة: ١٩٧٠م.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمّد بن سَهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ(٣١٦ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الأضداد، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري(٣٢٨ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أعيان الشيعة، للسيد محسن الأمين، حققه وأخرجه حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات/ بيروت، د. ط: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الأفعال لابن القوطيّة (٣٦٧ هـ)، تحقيق: علي فودَه، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن عليّ بن محمّد بن حمزة الحسنيّ العلويّ(٥٤٢ هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمّد الطناحيّ، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- إنباه الرّواة عن أَنباهِ النُّحاة، للوزير جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القِفْطِيّ(٦٢٤ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي/ القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات بن الأنباريّ(٥٧٧ هـ)، تحقيق ودراسة الدّكتور جودة مبروك محمّد مبروك، راجعه الدكتور رمضان عبدالتّوّاب، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدّويني المعروف بابن الحاجب(٦٤٦ هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين/ دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنّحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرّحمن السيوطيّ(٩١١ هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى: ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتّخمير، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي(٦١٧ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م.
- تصحيح الفصيح وشرحِه، لأبي محمّد عبد الله بن جعفر بن محمّد بن دُرُستَوَيه ابن المرزبان(٣٤٧ هـ)،

تحقيق الدكتور محمّد بدوي المختون، مراجعة الدكتور رمضان عبد التّوّاب، لجنة إحياء التراث الإسلامي/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في وزارة الأوقاف/ القاهرة، د. ط: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- تصريف العِزّيّ، للعلّامة النّحويّ الأديب عزّ الدين أبي المعالي عبد الوهّاب بن إبراهيم الزّنجانيّ المعروف بالعِزّيّ، عُني به أنو بن أبي بكر الشيخيّ الدّاغستانيّ، دار المنهاج/جدّة، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ(٣٧٧ هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزيّ، مطبعة الأمانة/ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١٠/ ١٤١٦هـ – ١٩٩٠ - ١٩٩٦م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور محمّد بن أحمَد الأزهري(٣٧٠ هـ)، حقّقه وقدّم له عبد السّلام محمّد هارون، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنّشر، والدار المصريّة للتأليف والترجمة، د. ط: ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.
- توشيح الوافية بمعان كافية لمحسن بن محمد طاهر القزوينيّ من أوله إلى نهاية باب المصغّر – دراسة وتحقيق سجاد محمد ضرب شعبان، أطروحة دكتوراه في جامعة البصرة/ كلية التربية للعلوم الإنسانية، بإشراف: أ. د. حامد ناصر الظالميّ: ٢٠٢٢ م – ١٤٤٣ م.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد(٣٢١ هـ)، حققه وقدم له الدكتور رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٨٧م.
- حاشية ابن جماعة(٧٣٣ هـ) على شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب حتّى باب الجمع: دراسة وتحقيق، فهد محمّد ديب الجمل، أطروحة دكتوراه في كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزّة: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.
- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشّافعي، لأبي الحسن عليّ بن محمّد البصريّ البغداديّ الشهير بالماورديّ (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمّد بن سعيد المؤَدِّب(بعد ٣٣٨ هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر/ دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ(٣٥٠ هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، راجعه الدكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب/ القاهرة، د. ط: ٢٠٠٣م.
- ديوان ذي الرّمّة غَيلان بن عُقبةَ العَدَوِي المتوفّى سنة (١١٨٧ هـ)، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ صاحب الأصمعي، رواية أبي العباس ثعلب، حققه وقدّم له وعلّق عليه الدكتور عبد القدّوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان/ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة، للشيخ آقا بزرك الطهراني (١٣٨٨ هـ)، دار الأضواء/ بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- سرّ صناعة الإعراب، لإمام العربيّة أبي الفتح عُثمان بن جِنّي(٣٩٢ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، الطبعة الثالثة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الشافية في علمي التصريف والخطّ، لابن الحاجب جمال الدين أبي عمروٍ عثمان بن أبي بكر الدَّوِينيّ(٦٥٦ هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، المكتبة المكّيّة/ مكّة المكرّمة، الطبعة الثانية: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- شرح التسهيل، لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيّد والدكتور محمد بدي المختون، هجر للطباعة و النشر و التوزيع الإعلان/ مصر، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريف العِزّيّ لعليّ بن محمّد بن عبد الله المتطبّب الأبزريّ (٨١٥هـ دراسة وتحقيق، رسالة

جامعيّة تقدّم بها الطّالب ميثم سويدان حسين الحِميَري، بإشراف: د. سعد سيد أحمد عبد الرحيم، جامعة القاهرة: ١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م.

- شرح التصريف لعمر بن ثابت الثمانينيّ(٤٤٢ هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيميّ، مكتبة الرُّشد/ الرّياض، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ، للخضر اليزديّ(من علماء القرن الثامن الهجري)، أتمّه سنة ٧٢٠هـ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريّان/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للشيخ رضيّ الدّين محمد بن الحسن الاستراباذيّ النّحويّ(٦٨٨ هـ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي(١٠٩٣ هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية/ بيروت: ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السّيرافيّ(٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهْدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمّد بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجَيَّانيّ(٦٧٢ هـ)، حققه وقدّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريديّ، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الملوكي في التّصريف، ابن يعيش(٦٤٣ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي/ بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شرح تصريف العزيّ، تأليف الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التّفتازاني (ت٧٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: أ.د. محمد ذنون يونُس، دار الرياحين للنشر والتوزيع/ عمان، الطبعة الأولى: ٢٠٢٣م.
- شرح مختصر التصريف العِزّيّ في فنّ الصّرف، سعد الدّين التفتازاني، شرح وتحقيق: الدّكتور عبد العال سالم مكرّم، الطبعة الثّامنة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لمؤلفه اللغويّ الإخباريّ القاضي العلّامة نشوان بن سعيد الحِميريّ(٥٧٣ هـ)، تحقيق: الدكتور حسين بن عبدالله العمري، ومطهر بن علي الإرياني والدكتور يوسف بن محمد عبدالله، دار الفكر/ دمشق، ودار الفكر المعاصر/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الصحاح: تاج اللغة و صحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري(٣٩٢ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين/ بيروت، الطبعة الرابعة: ١٩٩٠م.
- طبقات أعلام الشيعة، للشيخ آقا برزك الطهرانيّ(١٣٨٨ هـ)، دار إحياء التراث العربيّ/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- العين، لأبي عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(١٧٥ هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزوميّ والدكتور إبراهيم السامرائيّ، مؤسسة دار الهجرة/ الطبعة الثانية: ١٤٠٩هـ.
- فهرستكان نسخه هاى خطى ايران (فنخا) (فارسي) : الفهرس الموحّد للمخطوطات الإيرانيّة، إعداد: مصطفى درايتي، ناشر: كتابخانه ملى جمهورى اسلامى ايران: ١٣٩١ هـ ش.
- الفهرست لمشاهير وعلماء زنجان، للمحقّق المدقّق العلامة الشيخ موسى الزّنجانيّ، رتّبه وعلّق عليه السيّد حسين الجعفريّ الزّنجانيّ، انتشارات آل عبا (ع)، الطبعة الأولى: ١٣٨٠هـ.
- القاموس المحيط، للعلّامة اللّغويّ مَجْدِ الدِّين محمَّد بن يَعقوب الفَيروزآباديّ(٨١٧ هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمّد نعيم العرقسُوسي، مؤسّسة الرّسالة/ بيروت، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الألفاظ، لابن السكيت يعقوب بن إسحاق(٢٤٤ هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٨م.
- كتاب سيبويه أبي بشر عَمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠ هـ)، تحقيق وشرح عبدالسّلام محمّد هارون، مكتبة

الخانجي/ القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- كتاب فيه لغات القرآن، إملاء أبي زكريّا يحيى بن زيادٍ الفرّاء(٢٠٧ هـ)، رواية محمّد بن الجهم السّمريّ ورواية أبي بكر ابن مجاهد عنه، ضبطه وصحّحه جابر بن عبدالله بن سريع السّريع، نُشر على الشبكة العالمية في شعبان سنة ١٤٣٥هـ.
- لسان العرب، لابن منظور(٧١١ هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف/ القاهرة، د. ط: ١٩٨٤م.
- المبدع في التصريف، لأبي حيّان الأندلسي النّحوي (٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة/ الكويت، الطبعة الأولى: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- المُخَصَّص، لأبي الحسن عليّ بن إسماعيل الأندلسيّ المعروف بابن سِيدَه(٤٥٨ هـ)، دار الطباعة الكبرى الأميرية، الطبعة الأولى، تصوير دار الكتب العلمية/ بيروت، د. ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفّى لبهاء الدّين بن عقيل(٧٦٩ هـ) على كتاب التّسهيل لابن مالك(٦٧٢ هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمّد كامل بركات، دار الفكر/ دمشق، ودار المدني/ جدّة: الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م/ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- المسائل الحلبيّات، لأبي عليّ الفارسيّ(٣٧٧ هـ)، تقديم وتحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم/ دمشق، ودار المنارة/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- معاني القرآن، لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط(٢١٥ هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعَة، مكتبة الخانجي/ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السّرِي الزَّجّاج(٣١١ هـ)، شرح وتحقيق: الدكتور عبدالجليل عبدُه شلبي، عالم الكتب/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجَرْجَانِيّ(٤٧١ هـ)، حقّقه وقدّم له: الدّكتور عليّ توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، دار الأمل/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- المفصل في علم العربيّة، لأبي القاسم محمُود بن عُمَر الزّمخشريّ(٥٣٨ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمّار/ عمّان، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- المفيد في التصريف، تصنيف العلّامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ (٥٣٨هـ)، تقديم وتحقيق: د. سجاد محمد ضرب شعبان، مجلة المورد، العدد الثاني، المجلد الحادي والخمسون: ٢٠٢٤.
- معجم مقاييس اللّغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر/القاهرة، د. ط: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المقتضب، لأبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد(٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمّد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي/ المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة في وزارة الأوقاف/ القاهرة، الطبعة الثالثة: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي(٦٦٩ هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون/ بيروت، الطبعة الأولى: ١٩٩٦ م.
- المنتخب من غير كلام العرب، لأبي الحسن عليّ بن الحسن الهُنائيّ المعروف بكُراع النّمل(٣١٠ هـ)، تحقيق: الدكتور محمّد بن أحمد العُمريّ، منشورات مركز إحياء التراث الإسلامي في معهد البحوث العلمية في جامعة أمّ القرى/ مكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- المنصف: شرح أبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النحويّ البصريّ (٢٤٩ هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ، منشورات إدارة إحياء التراث القديم في

وزارة المعارف العامة/ القاهرة، الطبعة الأولى: ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- النّوادر، لأبي مسحل عبد الوهّاب بن حَريش الأعرابيّ(٢٣٠ هـ)، عُني بتحقيقه: الدكتور عزّة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د. ط: ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطيّ(٩١١ هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور عبد العال سالم مَكْرَم، دار البحوث العلمية/ الكويت، الطبعة الأولى: ١٣٩٩ – ١٤٠٠ هـ / ١٩٧٩ – ١٩٨٠م.